



دور أدوات التمويل الاجتماعي في دعم مشاريع ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

فريق الأبحاث والتطوير
لشركة أروقة الريادة

أروقة Arweqah



  arweqah.sa
  arweqah_sa
 arweqah-sa

 info@arweqah.sa
 arweqah.sa

إخلاء مسؤولية

المعلومات الواردة هنا ذات طبيعة عامة وليس المقصود منها معالجة ظرف أي فرد أو كيان معين، ولا ينبغي لأحد أن يتصرف بناءً على هذه المعلومات دون الحصول على المشورة المهنية المناسبة من شركة أروقة بعد إجراء فحص شامل للحالة الخاصة.

© جميع حقوق الطبع والنشر لهذه الدراسة مملوكة لشركة أروقة الريادة، المملكة العربية السعودية، يناير 2024.

الملخص التنفيذي

في المشهد المتطور للتمويل عالمياً، أصبحت الأدوات المالية الاجتماعية ذا أهمية متزايدة، لا سيما في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث أدت الأزمات الاقتصادية المتتالية وارتفاع الفقر والبطالة ومحدودية الإنفاق العام إلى تكثيف الحاجة إلى حلول تمويل مبتكرة؛ ووسط هذه التحديات، غالباً ما تكافح المؤسسات الاجتماعية لتأمين التمويل بسبب عوامل المخاطرة العالية، وقضايا الحوكمة، والصعوبات في قياس القيمة الاجتماعية؛ وقد أدى ذلك إلى تزايد الطلب على أدوات التمويل البديلة التي لا تحركها الأهداف الربحية فحسب، بل تركز أيضاً على خلق التأثير الاجتماعي، مما يسלט الضوء على ضرورة تعزيز نماذج التمويل الحالية وتبني البدائل المالية المبتكرة.

وتظهر أساليب التمويل الاجتماعي وأدوات التمويل الإسلامية، المعروفة بمجموعتها غير التقليدية من الأدوات والتركيز على تقاسم المخاطر والأثر الاجتماعي، كوسيلة واعدة في هذا الصدد، وتستكشف هذه الدراسة إمكانات التمويل الاجتماعي كبديل مبتكر، قادر على التأثير بشكل إيجابي على الاقتصادات الدولية وتقديم أدوات متنوعة لتطوير المؤسسات الاجتماعية، ويعرض هذا البحث تحليلاً استكشافياً لمختلف أدوات التمويل غير التقليدية ومعايير الوصول إليها، ويقدم مورداً قيماً للباحثين وصانعي السياسات والممارسين.

وتخلص نتائج هذه الدراسة إلى أن المؤسسات ذات الأهداف المزدوجة - خلق تأثير اجتماعي إيجابي وفوائد مالية - لها أهمية حاسمة في معالجة الفقر المتزايد وغيره من التحديات الاجتماعية الكبرى، وتشكل الأدوات المالية التقليدية، التي أصبح الوصول إليها أكثر صعوبة في أعقاب الأزمات المالية الأخيرة، عقبة كبيرة أمام هذه المؤسسات، وعلى العكس من ذلك، فإن أدوات التمويل الاجتماعي والمالية الإسلامية تشهد نمواً ملحوظاً، وتحمل وعداً كبيراً ليس فقط في السياقات الإسلامية ولكن على مستوى العالم، حيث يشترك كل من التمويل الإسلامي والاجتماعي في الإملاءات الأخلاقية، عبر توازي الأدوات والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أهداف الأثر الاجتماعي للمشاريع، وفق منهجية الفحص السلبي للاستثمار المسؤول اجتماعياً، وبالتالي ربطها بالتمويل الاجتماعي.

وتطرح هذه الدراسة الاستكشافية التمويل الاجتماعي بشقيه التقليدي والإسلامي كبدايات محتملة وقابلة للتطبيق لتمويل المؤسسات ذات الأثر الاجتماعي، ويهدف البحث إلى تقديم رؤى حول كيفية تمكين التمويل المبتكر لتقديم أدوات مالية صالحة لمشاريع ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي، وتعبئة الأموال الخاصة من المستثمرين الباحثين عن مشاريع تولد قيمة اجتماعية واقتصادية، ويؤكد هذا الاستكشاف على ضرورة تطوير وتمويل المؤسسات ذات الأثر الاجتماعي، والتي تعتبر أساسية لنمو وصحة جميع الاقتصادات، لا سيما في المشهد الاجتماعي والاقتصادي الفريد للمملكة العربية السعودية الذي يسعى بطموح بالغ لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية 2030.

المحتويات

03	1. مقدمة
06	2. واقع التمويل الاجتماعي في السعودية
09	3. واقع التمويل الاجتماعي في السعودية
11	1.3 سندات الأثر الاجتماعي (SIBs)
12	1.1.3 هيكلية سندات الأثر الاجتماعي
15	2.3 رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC)
18	1.2.3 منطق الاستثمار
18	2.2.3 عقلانية المستثمر
19	2.2.3 عقلانية المستثمر 3.2.3 مجالات التأثير الرئيسية
22	3.3 التمويل الجماعي (Crowdfunding)
22	1.3.3 التمويل الجماعي القائم على المكافآت
23	2.3.3 التمويل الجماعي للأسهم
23	3.3.3 التمويل الجماعي القائم على الديون أو الإقراض من نظير إلى نظير p2p
23	4.3.3 التمويل الجماعي القائم على التبرع
24	5.3.3 التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية
26	6.3.3 التمويل الجماعي وريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي
28	4.3 صكوك الأثر الاجتماعي
30	1.2.3 صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI)
31	2.2.3 الهيكلية المقترحة لصكوك الأثر الاجتماعي
36	3.3 صناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة
39	4.3 الصكوك الوقفية لتمويل مشاريع ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي
41	5.3 التمويل الإسلامي المصغر
44	الخاتمة
45	المصادر والمراجع



1. مقدمة

مقدمة

يواجه رواد الأعمال الاجتماعيون في المملكة العربية السعودية، مثل نظرائهم العالميين، عددًا لا يحصى من التحديات في تأمين التمويل لمشاريعهم، وتتبع هذه التحديات في المقام الأول من القيود المفروضة على الأنظمة المصرفية التقليدية والإفراط في الاعتماد على المنح الحكومية، والتي تخلق مجتمعة مشهدًا غالبًا ما يكون غير ملائم للاحتياجات الفريدة للمؤسسات الاجتماعية، لأن الأنظمة المصرفية التقليدية، بطبيعتها التي تتجنب المخاطرة وتركز على الربحية المالية، وكثيرًا ما تتجاهل إمكانيات المؤسسات الاجتماعية، وتعتمد هذه المؤسسات عادة على معايير صارمة للموافقة على القروض، مثل التاريخ الائتماني والضمانات، والتي يكافح العديد من رواد الأعمال الاجتماعيين، وخاصة القادمين الجدد والمبتكرين، من أجل الوفاء بها؛ وهذا يخلق فجوة تمويلية كبيرة، حيث تفشل العديد من الأفكار ذات التأثير الاجتماعي في رؤية النور بسبب نقص الدعم المالي .

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على المنح الحكومية يطرح مجموعة من التحديات على الرغم من أهمية هذه المنح، إلا أنها غالبًا ما تكون محدودة من حيث النطاق والمبلغ وجد تنافسية، ويمكن أيضًا أن تخضع لتقلبات سياسية واقتصادية، ولذا غالبًا ما يؤدي هذا الاعتماد إلى عدم اليقين وعدم الاستقرار بالنسبة لأصحاب المشاريع الاجتماعية، مما يعيق التخطيط على المدى الطويل وقابلية التوسع للمشاريع الاجتماعية.

وفي هذا المشهد المالي المليء بالتحديات، تظهر أدوات التمويل الاجتماعي كعوامل محتملة لتغيير قواعد اللعبة؛ حيث توفر أدوات التمويل الاجتماعي، بما في ذلك الاستثمار المؤثر، وسندات التأثير الاجتماعي، ومنصات التمويل الجماعي، خيارات تمويل أكثر قدرة على التكيف ومتوافقة مع المهام لرواد الأعمال الاجتماعيين، ولا توفر هذه الأدوات رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه فحسب، بل تضيف أيضًا إحساسًا بالشاركة، حيث يلتزم المستثمرون بالعائدات المالية والأثر الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى، تعمل أدوات التمويل الاجتماعي على تعزيز الشمول المالي من خلال خلق طول مبتكرة في كيفية الوصول إلى الخدمات المالية وتقديمها، فهي توفر بدائل أكثر سهولة وكفاءة وأقل تكلفة في كثير من الأحيان للخدمات المصرفية التقليدية، ولذا يعد هذا الشمول المالي مفيدًا بشكل خاص لأصحاب المشاريع الاجتماعية الذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى المرافق المصرفية التقليدية أو الذين يعملون في المناطق المحرومة، وتعمل أدوات التمويل الاجتماعي التقليدية والاسلامية معًا على إعادة تحديد مشهد تمويل مشاريع الاستثمار الاجتماعي، من خلال خلق فرصًا جديدة للاستثمارات المؤثرة، مما يضمن وصول رأس المال إلى تلك المشاريع التي لا تعد فقط بالعائدات المالية ولكنها تساهم أيضًا بشكل إيجابي في المجتمع ، وتعتبر هذه المواءمة بين الأهداف المالية والاجتماعية أمرًا محوريًا في معالجة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال الاجتماعيون، مما يوفر نهجًا أكثر استدامة وتأثيرًا لتمويل التغيير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وخارجها .

ومن خلال هذا الدمج الثنائي بين التمويل والأثر الاجتماعي ستتغير أهداف الاستثمارات مستقبلاً من السعي إلى تحقيق عوائد مالية فحسب، إلى خلق القيمة الاجتماعية أيضاً، وهذا ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية من خلال تعزيز دور القطاع غير الربحي، حيث تضع رؤية 2030 الطموحة الأساس للتغيير التحويلي، وتقع مشاريع الاستثمار الاجتماعي في قلب هذه الرؤية، والتي تهدف إلى الارتقاء بالمشهد الاجتماعي والاقتصادي بالمملكة؛ حيث سيتجاوز الاستثمار الاجتماعي الأهداف الاقتصادية التقليدية، ليستهدف المجالات الحيوية لنمو البلاد ورفاهيتها، عبر مشاريع ومبادرات مبتكرة تغطي قضايا ومجالات تتراوح بين التعليم والرعاية الصحية والاستدامة البيئية والرعاية الاجتماعية، والتي ستلعب دوراً محورياً في مسيرة المملكة نحو إنشاء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ويعد نجاح هذه المبادرات جزءاً لا يتجزأ من تحقيق أهداف رؤية 2030، التي لا تسعى إلى الرضاء الاقتصادي فحسب، بل أيضاً إلى الرفاهية المجتمعية والتنمية المستدامة، ولفهم هذا المشهد الجديد في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من الضروري تحديد المفاهيم الأساسية التي تقود هذا التحول .

ستستكشف هذه الورقة البحثية كيف أحدث التمويل الاجتماعي ثورة في طريقة تمويل وإدارة مشاريع ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي وكيفية اعتمادها في سياقات المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المشهد الاقتصادي والاجتماعي الفريد للمملكة، وستتناول الدراسة أيضاً التحديات والفرص والآفاق المستقبلية للاستفادة من هذه الأدوات المالية المبتكرة لدفع التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بما يتماشى ورؤية المملكة 2030 التي من أهدافها الوصول إلى مجتمع حيوي ليكون الأساس لاقتصاد مزدهر ووطن طموح.

رؤية VISION 2030 المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA





2. واقع التمويل الاجتماعي في السعودية

2 واقع التمويل الاجتماعي في السعودية

اكتسب التمويل الاجتماعي قدراً كبيراً من الاهتمام في جميع أنحاء العالم مع إدراك الحكومات والمستثمرين والمنظمات الخيرية على نحو متزايد للحاجة إلى معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة ولزيادة الوعي عموماً بالدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات التمويل الاجتماعي في تحقيق الأثر الاجتماعي إلى جانب الفوائد المالية والاستثمارية، ويشمل التمويل الاجتماعي مجموعة واسعة من الأدوات والأساليب المالية، بما في ذلك صناديق الاستثمار المؤثر، وسندات التأثير الاجتماعي، والتمويل المصغر، والخدمات المصرفية ذات البعد القيمي، وتهدف كل هذه الأدوات إلى تحقيق عوائد مالية ونتائج مجتمعية إيجابية.

ويركز قطاع التمويل الاجتماعي العالمي بشدة على قياس الأثر وإعداد التقارير عنه، حيث يطالب المستثمرون والمنظمات بشكل متزايد بالشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالنتائج الاجتماعية والبيئية لاستثماراتهم، وقد قامت العديد من البلدان بتطوير أو بصدد إنشاء أطر تنظيمية لتسهيل أنشطة التمويل الاجتماعي، وتهدف هذه اللوائح إلى توفير الوضوح وتشجيع الاستثمارات وضمان شرعية مبادرات التمويل الاجتماعي، كما أصبح القطاع الخاص لاعباً رئيسياً في التمويل الاجتماعي، حيث تقوم الشركات بدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في استراتيجيات أعمالها، ويقوم الكثير منها بتخصيص الموارد لدعم مبادرات التأثير الاجتماعي، وعلى الرغم من التقدم المحرز؛ لا تزال التحديات قائمة في المشهد العالمي للتمويل الاجتماعي، بما في ذلك الحاجة إلى منهجيات موحدة لقياس الأثر، ومعالجة عدم المساواة الاجتماعية، وضمان أن الاستثمارات تحقق بالفعل نتائجها الاجتماعية المقصودة.

وفي سياق المملكة العربية السعودية تعتبر رؤية المملكة 2030 محركاً حاسماً للتمويل الاجتماعي في البلاد، وتهدف هذه الخطة الطموحة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وتحسين نوعية الحياة للمواطنين السعوديين، ويتمشى التمويل الاجتماعي مع أهداف الرؤية المتمثلة في تعزيز مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر وأمة طموحة، وتعد السعودية مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي، ويمتد ذلك إلى التمويل الاجتماعي الإسلامي أيضاً؛ حيث إن مبادئ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية متأصلة بعمق في النظام المالي للبلاد، مما يجعلها مناسبة تماماً لتطوير أدوات التمويل الاجتماعي مثل الزكاة والوقف والصكوك وغيرها.

ويتمتع التمويل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية بجذور دينية وتاريخية عميقة تعكس هوية المواطن السعودي، الذي يتأثر في المقام الأول بالمبادئ والقيم الإسلامية التي تشكل هويته وتقاليده؛ فالزكاة مثلاً مرادفة لمفهوم العطاء الخيري، والتي هي أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي شكل إلزامي من أشكال التبرع والعطاء للأعمال الخيرية و تمثل جانباً أساسياً في الخصوصية التبرعية والخيرية في المجتمع السعودي لعدة قرون؛ وقد لعبت هذه الأداة التمويلية الإسلامية دوراً هاماً في معالجة القضايا الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر في المجتمع السعودي؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الوقف له تاريخ غني في المملكة العربية السعودية، حيث يتضمن الوقف تخصيص أصول محددة، مثل الأراضي أو الممتلكات وحتى النقد لأغراض خيرية مستدامة، وقد تم استخدام الأوقاف على مر التاريخ باعتبارها أداة تمويل اجتماعية لإنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها من المؤسسات لصالح المجتمع، وقد ساهمت هذه المؤسسات الوقفية في التنمية المستدامة للبنية التحتية الاجتماعية.

أما الوقف هو مجال آخر يتم التركيز عليه في مشهد التمويل الاجتماعي السعودي، وتقوم الحكومة والقطاع الخاص باستكشاف طرق مبتكرة للاستفادة من الأوقاف لإحداث تأثير اجتماعي مستدام، وتظهر مبادرات مثل صناديق الاستثمار الوقفية المخصصة للتعليم والرعاية الصحية الالتزام بالاستفادة من هذه الأصول لتحقيق فوائد مجتمعية طويلة الأجل؛ علاوة على ذلك، يستكشف السوق السعودي مؤخراً سندات الأثر الاجتماعي القائمة على الصكوك كوسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية الحيوية، وتلتزم هذه السندات بمبادئ التمويل الإسلامي وتوفر للمستثمرين فرصة لدعم المشاريع ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي مع تحقيق عائد على استثماراتهم، وتتوافق هذه الهياكل المبتكرة مع رؤية المملكة العربية السعودية للتنمية المستدامة والتمويل المسؤول.





3. أدوات التمويل الاجتماعي المبتكرة

3

أدوات التمويل الاجتماعي المبتكرة

أصدر البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً مشتركاً بعنوان "أنا من أجل التأثير: مزج التمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر من أجل الأهداف العالمية"، ويمثل هذا التقرير علامة بارزة في تصور دمج مبادئ التمويل الإسلامي مع الاستثمار المؤثر، التي هدفها هو إنشاء نظام بيئي يدعم استخدام الأدوات القائمة على التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية؛ وفي جوهر الأمر، تشير أدوات واستراتيجيات التمويل المبتكرة هذه إلى تحول جذري في المشهد المالي، لأن التقارب بين مبادئ التمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر يجسد إمكانية مواءمة الموارد المالية مع الأهداف الأخلاقية والاجتماعية، مما يوفر وسيلة فعالة لمواجهة التحديات العالمية. تكمن قوة التمويل الاجتماعي في قدرته على توجيه الاستثمار نحو المشاريع التي لا تعد بالجدوى المالية فحسب، بل تخلق أيضاً تأثيراً دائماً على المجتمعات والبيئة، وتتجاوز هذه المبادرات الدوافع التقليدية التي يحركها الربح، وتعطي الأولوية للنتائج الاجتماعية القابلة للقياس، والاستدامة البيئية، والممارسات الأخلاقية؛ خلال هذا الفصل، سنكشف عن سلسلة من دراسات الحالة التي تسلط الضوء على إمكانيات التمويل الاجتماعي وتنوعه عالمياً، كما تعرض هذه النماذج مساهمات الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة في تحفيز التغيير التحويلي ومعالجة قضايا مثل الفقر والتعليم والرعاية الصحية والحفاظ على البيئة وغيرها، حيث يلعب التمويل الاجتماعي وأدوات المالية الإسلامية أدواراً محورية في هذا المشهد، بما تقدمه من مجموعة متنوعة من الحلول التمويلية التي يمكنها سد الفجوة بشكل فعال لكل من النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

3.3

التمويل الجماعي
(Crowdfunding)

3.2

رأس المال الاستثماري
الاجتماعي (SVC)

3.1

سندات الأثر الاجتماعي
(SIBs)

3.1 سندات الأثر الاجتماعي (SIBs)

يعمل القطاع غير الربحي الذي يشكل ما بين 5 و10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، كمزود حاسم للسلع والخدمات ذات الأثر الاجتماعي والتي غالبًا ما تساهم بشكل إيجابي في المجتمعات؛ ومع ذلك، فهي ليست محصنة ضد التحديات، بما في ذلك قضايا مثل النفقات الإدارية المفرطة وتكلفة جمع الأموال وحالات السلوك الاحتياطي، والجدير بالذكر أنه عندما تعتمد المنظمات غير الربحية بشكل كبير على التمويل الحكومي، فإنها تتحمل مسؤولية ائتمانية خاصة تجاه المجتمع لتقديم خدماتها بكفاءة.

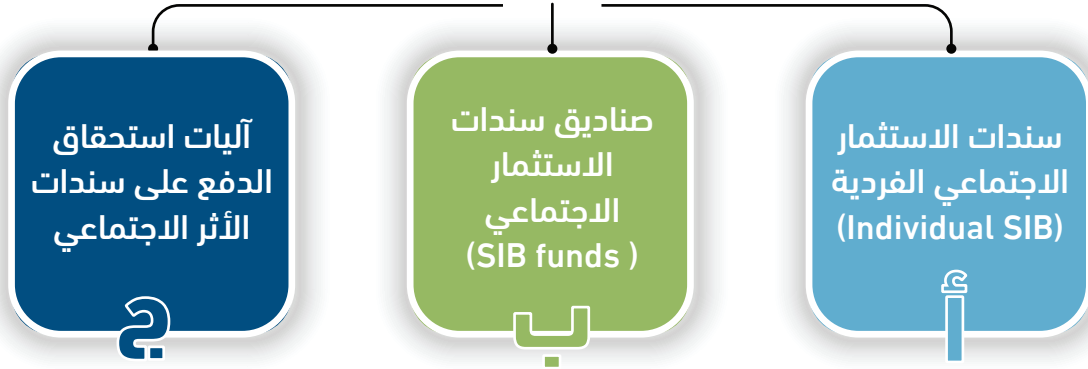
في بعض الدول، مثل أستراليا تأتي نصف إيرادات المنظمات غير الربحية من مصادر الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، ولذا يصبح التحقق من الاستخدام المسؤول للتمويل الحكومي تحديًا يورق الحكومات والمنظمات غير الربحية التي تفتقر إلى البنية التحتية التكنولوجية والموارد المالية اللازمة للمراقبة والتقييم الفعالين ؛ ولحل كل هذه الاشكالات التمويلية المزمنة تقدم عقود الأثر الاجتماعي عنصرًا جديدًا في العلاقة التقليدية بين الحكومات ومقدمي الخدمات غير الهادفين للربح أو المستثمر الاجتماعي؛ حيث يمتلك هؤلاء المستثمرون تفضيلات اجتماعية، بتخصيص مواردهم لمشاريع مفيدة اجتماعيًا ولكنها قد تكون محفوفة بالمخاطر بدلًا من التبرع للقضايا الخيرية.

وتمثل سندات الأثر الاجتماعي (SIBs) نهجًا جديدًا وتعاونيًا لمعالجة القضايا الاجتماعية الملحة من خلال تسهيل التعاون بين الكيانات العامة والخاصة وغير الربحية، ويتم تصميم هذه الأدوات المالية لتسخير الاستثمارات من الأفراد أو المنظمات التي لا تسعى للحصول على عوائد مالية فقط ولكن أيضًا إلى إحداث تأثير مجتمعي إيجابي ، وتعمل مؤسسات الأثر الاجتماعي عبر سلسلة من عقود الدفع مقابل النجاح حيث يقدم مستثمرو القطاع الخاص رأس المال لتمويل المبادرات التي تهدف إلى تحقيق نتائج اجتماعية محددة؛ وفي مقابل استثماراتهم، تلزم الحكومة أو جهات خاصة بسداد الأموال لهؤلاء المستثمرين إذا تم تحقيق النتائج الاجتماعية بنجاح، مما يوفر عائدًا إضافيًا كحافز لمشاركتهم؛ ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه إذا فشل مشروع سند الأثر الاجتماعي في تحقيق أهدافه المقصودة، فقد يخاطر المستثمرون بخسارة استثماراتهم بالكامل .

ويمكن إرجاع بداية سندات الأثر الاجتماعي (SIB) إلى عام 2010 مع إطلاق سندات بيتربورو (Peterborough) للأثر الاجتماعي في المملكة المتحدة، وأعقبت هذه المبادرة التاريخية مبادرات أخرى، بما في ذلك سندات الأثر الاجتماعي لمدينة نيويورك في عام 2012، والتي جمعت 9.6 مليون دولار من رأس المال، وسندات نيوبين (Newpin) للمنفعة الاجتماعية في نيو ساوث ويلز في عام 2013، والتي حققت رأس مال قدره 7 ملايين دولار أسترالي ؛ وقد برزت هذه الشراكات الاستثمارية كأدوات مبتكرة لمعالجة المشاكل الاجتماعية، وخاصة في الحالات التي تواجه فيها المؤسسات الاجتماعية فجوات في التمويل وتواجه الحكومات أعباء مالية كبيرة؛ ومن خلال تقديم آلية لجمع الأموال لمواجهة التحديات المجتمعية، أثبتت عقود الأثر الاجتماعي إمكاناتها كمورد قيم في السعي إلى إيجاد حلول اجتماعية، كما يتيح هذا النهج للمستثمرين تنويع محافظهم الاستثمارية في مجالات لم يتم استغلالها سابقًا مثل الرعاية الصحية والتعليم والبرامج الاجتماعية، وإحدى المزايا الرئيسية لهذه السندات هي قدرتها على مواءمة المسؤولية الاجتماعية للكيانات المؤسسية مع دوافع الربح، وتقدم عقود الأثر الاجتماعي للمستثمرين إمكانية تحقيق عوائد مالية مرتبطة بأداء مشاريع اجتماعية محددة، وتجمع بشكل أساسي بين السعي لتحقيق الربح والالتزام بتحسين المجتمع، وهذا الاندماج بين الحوافز المالية والأثر الاجتماعي يضع سندات الأثر الاجتماعي كحل مبتكر وجذاب في المشهد المعاصر لتقديم الخدمات العامة.

1.1.3 هيكلة سندات الأثر الاجتماعي

سندات الأثر الاجتماعي (SIBs) هي أداة مالية فريدة من نوعها مصممة لتمويل المشاريع التي تعالج التحديات الاجتماعية من خلال المدفوعات القائمة على النتائج، وعلى الرغم من أن الهيكل المحدد لـ SIB يمكن أن يختلف بشكل كبير اعتمادًا على المنظمة المصدرة وأهداف البرنامج، إلا أن هناك نوعين رئيسيين يسيطران على نماذج هيكلتها:



أ. سندات الاستثمار الاجتماعي الفردية (Individual SIB)

تبرز سندات الأثر الاجتماعي الفردية (SIBs) كأداة مخصصة لمعالجة تحديات وقضايا اجتماعية محددة من خلال صياغة عقد مخصص مع نتائج مستهدفة، حيث يعزز هذا النهج الدقيق التأثير القابل للقياس ويضمن توجيه الموارد بدقة عند الحاجة؛ وهناك ثلاثة هياكل متميزة تحكم عقود الأثر الاجتماعي الفردية: المباشرة، والوساطة، والادارة، وتقدم شركات الاستثمار الفردية عقوداً مباشرة، حيث يتفاعل المستثمرون مباشرة مع مقدمي الخدمات ودافعي النتائج، وعلى الرغم من كفاءة استخدام هذا النهج، إلا أنه قد يشكل تحديات للمستثمرين ذوي القدرات المحدودة؛ أما شركات الأثر الاجتماعي الوسيطة فتعتمد على منظمة وسيطة لإدارة تقديم الخدمات والمدفوعات، مما يزيد من التعقيد ولكن يخفف العبء على المستثمرين؛ وأخيراً، تقدم عقود الأثر الاجتماعي المُدارة نهجاً لعدم التدخل، بحيث تضم شريكاً رئيسياً مسؤولاً عن إدارة البرنامج والتحقق من النتائج.

ويأتي تمويل عقود الأثر الاجتماعي الفردية من رأس المال المقدم من المستثمرين الذين يتحملون المخاطر الأولية؛ ومع ذلك، إذا حقق البرنامج نتائج محددة مسبقاً، فإنه يجني المكافآت من المدفوعات المستندة إلى النتائج الصادرة عن الحكومة أو جهة دافعة أخرى محددة، ويتم تحديد هذه المدفوعات من خلال مقاييس تحدد الأثر الاجتماعي الذي تم تحقيقه، وتحفيز مقدمي الخدمات على تقديم تدخلات فعالة.

وهناك العديد من الفوائد التي تجعل من عقود الأثر الاجتماعي الفردية خيارًا مقنعًا، حيث إن توافقها مع أهداف محددة يعزز الحلول المستهدفة والأثر القابل للقياس؛ بالإضافة إلى ذلك، يشجع هيكل المخاطر والمكافآت المشتركة التعاون والابتكار بين المستثمرين ومقدمي الخدمات ودافعي النتائج، ويمكن أن يؤدي هذا النهج المحفز إلى حلول فعالة من حيث التكلفة وتحسين الموارد؛ علاوة على ذلك، تقوم مؤسسات الأثر الاجتماعي الفردية بتعبئة رأس المال الخاص لتحقيق الصالح الاجتماعي، مما قد يخفف من ضغوط الميزانية العامة؛ ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في هذه العقود، ويمكن أن يكون التفاوض على العقود وتحديد النتائج وإدارة أصحاب المصلحة المتنوعين مهامًا معقدة، كما تعد إجراءات جمع البيانات وقياس أثر المشاريع أمرًا بالغ الأهمية ولكن قد يكون من الصعب تنفيذها؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على قضايا محددة قد يغطي على المشاكل النظامية الأوسع أو يهمل النهج الشامل، فاجتذاب المستثمرين ذوي الرغبة الكافية في المخاطرة يمكن أن يشكل عقبة، وخاصة بالنسبة للنماذج الجديدة أو التحديات الاجتماعية المعقدة، وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن عقود الأثر الاجتماعي الفردية تقدم أداة واعدة لمعالجة المشاكل الاجتماعية؛ ومن خلال الاستفادة من رأس المال الخاص وتوجيه الحوافز لتحقيق نتائج قابلة للقياس، تمتلك هذه الأدوات القدرة على إحداث تغيير اجتماعي إيجابي مع النظر بعناية في تعقيداتها وقيودها، ويمكننا ضمان تنفيذها الأخلاقي وتعظيم تأثيرها على المشهد الاجتماعي.

ب. صناديق سندات الاستثمار الاجتماعي (SIB funds)

إن صناديق الاستثمار الاجتماعي، على عكس نظيراتها الفردية التي تركز على التحديات الفردية، تعمل كأدوات متعددة الجوانب؛ وهي تعمل ضمن إطار واحد، ولكن تصدر عقودًا متعددة لمعالجة القضايا الاجتماعية المترابطة ضمن نطاق مواضيعي، مثل توظيف الشباب والحد من الفقر وتمكين الفئات المهمشة، ويمكن مرونة هذه الصناديق من خلال إصدار سندات استثمارية اجتماعية لمعالجة مشاكل نظامية أوسع نطاقًا، ولكنها تفرض أيضًا تعقيدات فريدة من نوعها، وتشمل السمات الرئيسية إدارة مقدمي الخدمات المتنوعين من خلال الرقابة المركزية، وتعزيز تنويع المخاطر عبر توزيع الاستثمارات في العقود المتعددة، وتعبئة رأس مال أكبر لتحقيق تأثير أوسع محتمل، ويترجم هذا التحول إلى فوائد مثل النهج الشامل والكفاءة التشغيلية وجذب مجموعة أكبر من المستثمرين وقابلية التوسع بشكل أكبر، لأنه من السمات الرئيسية لصناديق SIB هي تنويع المخاطر، عبر قيام المستثمرين بتوزيع استثماراتهم من خلال عقود متعددة، مما يقلل من التأثير المحتمل للفشل في المشاريع الفردية كما يعزز مرونة الصندوق بشكل عام، ويجتذب هذا النهج أيضًا رؤوس أموال أكبر من مجموعة واسعة من المستثمرين، بما في ذلك مستثمري القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والهيئات الحكومية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تأثير اجتماعي أوسع نطاقًا.

وتظهر صناديق الأثر والاستثمار الاجتماعي مثل صندوق الأثر الاجتماعي في المملكة المتحدة وصندوق التمويل الاجتماعي الأسترالي إمكانيات هائلة في خلق فرص تمويلية لمشاريع الاستثمار الاجتماعي عبر سندات الأثر الاجتماعي، وقد عالجت السندات التي أصدرتها هذه الصناديق قضايا اقتصادية متنوعة مثل حل قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادي وخلق الوظائف للفئات المحرومة اقتصاديًا، ومعالجة مشاكل اجتماعية على غرار التشرد والعنف المنزلي وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة عبر المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛ ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات متأصلة، حيث يتطلب تصميم هذه العقود متعددة الأوجه وإدارتها ومراقبتها مهارة معقدة، كما يحتاج قياس الأثر عبر القضايا المترابطة بمقاييس قوية ومنهجيات دقيقة لجمع البيانات، ويتطلب ضمان التأثر ومواءمة الأهداف داخل الصندوق تخطيطًا وتنسيقًا دقيقًا، كما أن بناء ثقة المستثمرين في قدرة الصندوق على تجاوز التعقيد وتحقيق العائدات يمكن أن يشكل تحديًا خاصًا للمستثمرين الجدد.

وبالنظر إلى أهمية الاستثمار المؤثر، توفر صناديق الأثر الاجتماعي وسيلة واعدة لمعالجة التحديات الاجتماعية المعقدة. عبر تعبئة رأس المال الخاص، ومعالجة قضايا متعددة في وقت واحد، والاستفادة من اقتصاديات القطاع الخاص والقطاع غير الربحي هي نقاط قوتها الأساسية؛ ومع ذلك، يظل التغلب على التعقيدات المتأصلة وبناء ثقة المستثمرين أمرًا أساسيًا لاعتمادها على نطاق واسع وتأثيرها المستدام، كما إن إجراء المزيد من الأبحاث وتشجيع الابتكارات المالية لتصميم هذه الصناديق، وقياس الأثر، والتعاون بين أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية لإطلاق الإمكانيات الكاملة لهذه الأداة التمويلية لإحداث تغيير اجتماعي إيجابي؛ ومن خلال التعمق في أمثلة محددة، وتحليل هياكل الصناديق المختلفة، واستكشاف أساليب مبتكرة لقياس الأثر، والنظر في الآثار الأخلاقية، يمكننا الحصول على فهم شامل لصناديق الأثر الاجتماعي وقدرتها على تحقيق تأثير اجتماعي دائم.

ج. آليات استحقاق الدفع على سندات الأثر الاجتماعي

إن حشد التمويل لسندات الأثر الاجتماعي يتم من خلال آلية دفع مميزة تجمع بين التأثير الاجتماعي والمكافآت المالية، وبدلاً من المدفوعات الثابتة، يتلقى المستثمرون، وخاصة في صناديق الأثر الاجتماعي التي تعالج قضايا اجتماعية متعددة مترابطة، مدفوعات قائمة على النتائج تتوقف على مقاييس محددة مسبقاً تحدد التحسينات الاجتماعية الملموسة التي تم تحقيقها، حيث تقوم الحكومة أو الوكالة المكلّفة بحساب فارق الأرباح المحتملة في التكاليف أو انخفاض متطلبات الموارد المرتبطة بتحقيق أهداف اجتماعية محددة، مثل مشاريع الحد من التشرد أو تعزيز توظيف الشباب، وتُترجم هذه المشاريع إلى "بطاقة أسعار"، وهي في الأساس قائمة من المكافآت المحتملة التي تتوافق مع مستويات النجاح المختلفة، ويدخل المستثمرون بعد ذلك في عملية تقديم عطاءات تنافسية، حيث يقدمون بشكل أساسي خصماً على بطاقة السعر المحددة، ويقوم المستثمر الذي يقدم أكبر خصم بتأمين العقد، مما يتوافق مع عوائده المالية والتأثير الاجتماعي الناتج؛ حيث يخلق علاقة تشاركية مربحة للجانبين وينتج عنه تحقيق المستثمر لأرباح مالية بينما يقود في نفس الوقت التغيير الاجتماعي الإيجابي؛ ومع ذلك، فإن آلية الدفع المعقدة هذه تفرض متطلبات كبيرة على هذه العملية.

ولجعل هذا النظام يعمل بفعالية أكثر، تعد مقاييس النتائج الفعالة ضرورية لقياس الأثر الذي تم تحقيقه بدقة، عبر إجراء تدقيق شامل لتوجيه عملية إنشاء بطاقة الأسعار، مما يضمن أن الحوافز المالية المقدمة تتماشى مع الأهداف الاجتماعية المرغوبة، حيث يعد تصميم العقود بعناية أمرًا بالغ الأهمية لضمان انسجام مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرين ومقدمي الخدمات أو الحكومة، ففي حين توفر صناديق الأثر الاجتماعي إمكانيات هائلة لمعالجة التحديات الاجتماعية المعقدة، فإن نجاحها يتوقف على أداء عملية الدفع هذه بشكل صحيح، حيث يتم الحفاظ على التوازن الدقيق بين العوائد المالية والأثر الاجتماعي الهادف.



3.2 رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC)

إن الحصول على التمويل في مرحلة مبكرة للمشروع أمر بالغ الأهمية لنمو معظم المشاريع، لكنه أكثر أهمية بالنسبة لمشاريع الاستثمار الاجتماعي لأنها تواجه تحديات تحقيق التوازن بين أهدافها الاجتماعية والتجارية، ولذا يهدف رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC) إلى الاستثمار بطريقة مسؤولة اجتماعيًا في الشركات التي تتطلع إلى إحداث تغيير اجتماعي حقيقي، فهو شكل من أشكال التمويل الاستثماري الذي يتم تمويله عادةً من قبل مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الاجتماعية أو مستثمر مؤثر لتوفير التمويل الأولي، وعادةً ما يكون لصالح مؤسسات اجتماعية غير ربحية، مقابل تحقيق عائد مالي للمستثمر وتقديم خدمات ذات أثر اجتماعي.

رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC) هو شكل متخصص من الاستثمار في الأسهم الخاصة يسعى إلى تحقيق هدف مزدوج: توليد تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي مع تحقيق عوائد مالية أيضًا، ويكتسب هذا المفهوم الناشئ زخمًا كبيرًا مع بروز نماذج الاستثمار المؤثر، حيث يعرب المستثمرون بشكل متزايد عن اهتمامهم بدعم الشركات ذات البصمة المجتمعية أو البيئية الإيجابية، ويستكشف المستثمرون الذين يتابعون استراتيجيات التأثير الاجتماعي في مجال رأس المال الاستثماري طرقًا متنوعة لتمويل الشركات أو المشاريع التي من المتوقع أن تحقق مكاسب مالية وفوائد مجتمعية أو بيئية، ومن الجدير بالذكر أن الشركات في المراحل المبكرة التي تعمل على إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية أو البيئية غالبًا ما تجد مصدر تمويل حاسم في SVC، مما يعالج القيود التي تواجهها في الوصول إلى رأس المال التقليدي، بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرًا من الشركات الربحية القائمة والمدرة للدخل التي تهدف إلى توسيع تأثيرها من خلال توسيع نطاق العمليات أو دخول أسواق جديدة تجتذب أيضًا استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولذا فإن التزام مستثمري رأس المال الاستثماري يتجاوز المساهمات المالية؛ وغالبًا ما يقدمون الدعم العملي، ويستفيدون من خبراتهم في القطاع الاجتماعي أو البيئي لمساعدة شركات المحفظة على تحسين نماذج أعمالهم وتوسيع تأثيرها.





على الرغم من أن شركات رأس المال الاستثماري لا تزال تمثل قطاعًا صغيرًا نسبيًا من إجمالي سوق رأس المال الاستثماري، إلا أنها شهدت نموًا سريعًا، ففي عام 2022، شكل الاستثمار في الأثر الاجتماعي ما يقدر بنحو 23 مليار دولار من سوق رأس المال الاستثماري العالمي البالغ 85 مليار دولار، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في الشعبية إلى زيادة الوعي بالتحديات المجتمعية والبيئية، ورغبة المستثمرين في مواءمة قيمهم مع استثماراتهم، والنمو الشامل لقطاع الاستثمار المؤثر، ونشأت شركات SVC من حركة الأعمال الخيرية في السبعينيات، وتطورت إلى مجال متنوع مع شركات تستثمر في قطاعات مختلفة مثل التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والزراعة، وتستخدم هذه الشركات مزيجًا من الأدوات المالية، بما في ذلك الديون والأسهم والمنح، مع توفير الموارد أيضًا مثل الإرشاد والتواصل والمساعدة الفنية لشركات المحافظ، وينطوي الوصول إلى رأس المال الاستثماري الاجتماعي على أساليب مختلفة، حيث يمكن لرواد الأعمال الاجتماعيين التواصل بشكل مباشر مع المستثمرين المؤثرين، أو التعامل مع شركات الاستثمار المؤثرة، أو البحث عن شركات رأس المال الاستثماري التقليدية ذات ممارسات الاستثمار المؤثرة المخصصة؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات والمؤسسات الخيرية التي تركز على قضايا محددة أن توفر أيضًا رأس المال الاستثماري الاجتماعي .

ومفهوم رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC) حدده نيكولز على أنه أي شكل من أشكال التنظيم، سواء كان فردًا أو شركة أو شبكة، مع التركيز بشكل أساسي على خلق قيمة اجتماعية، وتكرس هذه المؤسسات جهودها لمعالجة القضايا المتعلقة بعدم المساواة في الدخل أو نقص السلع والخدمات الأساسية، وهي نماذج مبتكرة تهدف إلى توفير التمويل المستقر وبناء القدرات وفرص التواصل للشركات التي تعطي الأولوية لإحداث تأثير اجتماعي إيجابي ، ويرى روبنسون أن الأعمال التجارية تصبح "اجتماعية" عندما تتبنى المؤسسات المستدامة اقتصاديًا أساليب موجهة نحو السوق لخلق قيمة اجتماعية؛ والأهم من ذلك، أن الشركات الاجتماعية لا تقتصر على هياكل قانونية محددة، يمكن تأسيسها كمنظمات غير ربحية أو كشركات ربحية؛ ومع ذلك، يصبح اختيار الهيكل القانوني أمرًا بالغ الأهمية عند البحث عن تمويل خارجي، حيث غالبًا ما تواجه المنظمات غير الربحية تحديات في الحصول على القروض المصرفية بسبب نقص الضمانات، والخبرة المحدودة في التمويل الخارجي، والهيكل التنظيمية المحددة .

رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC) هو نهج متميز للاستثمار يختلف عن رأس المال الاستثماري التقليدي، ففي حين يركز رأس المال الاستثماري التقليدي في المقام الأول على العائدات المالية، فإن رأس المال الاستثماري الاجتماعي مصمم لدعم مؤسسات ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي مع التركيز على القيمة والأثر حيث يكون الهدف الأساسي هو تحسين وتمكين المجتمعات، لا توفر صناديق SVC رأس المال المالي فحسب؛ وتذهب إلى أبعد من ذلك من خلال تقديم أنشطة ذات قيمة مضافة ودعم لمساعدة المؤسسات الاجتماعية على النمو وتحقيق مهامها الاجتماعية، وغالبًا ما تتضمن أنشطة القيمة المضافة هذه التوجيه والتدريب والتواصل وتوفير الوصول إلى الموارد والخبرات، حيث يعد هذا الدعم الشامل أمرًا بالغ الأهمية للمؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى إحداث تأثير ملموس، وتشمل أنشطة SVC دعم الشبكة والتوجيه الإداري والمساعدة التكنولوجية، وتساهم هذه الأنشطة في التطوير الشامل ونجاح المشاريع الاجتماعية المدعومة، مما يسمح لها بالوصول إلى أهدافها بشكل أكثر فعالية، ففي حين أن أصحاب رؤوس الأموال الاجتماعية يتم تحفيزهم بالرغبة في خلق تأثير اجتماعي إيجابي، فإنهم يدركون أيضًا أهمية الاستدامة الاقتصادية.

ويسعى العديد من مستثمري رأس المال الاستثماري إلى تحقيق التوازن بين العائدات الاقتصادية والاجتماعية، معتقدين أن كلاهما يمكن أن يتعايشا، ويعد هذا التركيز المزدوج سمة مميزة لـ SVC، حيث يشارك أصحاب رؤوس الأموال الاجتماعية بشكل كبير في المشاريع التي يدعمونها، وتتجاوز مشاركتهم المساهمات المالية، لتشمل المشاركة النشطة في صنع القرار الاستراتيجي والالتزام بمراقبة مقاييس الأثر الاجتماعي، كما تعزز هذه المشاركة العميقة شراكة قوية ودائمة بين المستثمرين والمؤسسات الاجتماعية، ويمكن إرجاع أصول SVC إلى رواد الأعمال الخيريين الذين يطبقون مهاراتهم ومواردهم التجارية لمواجهة التحديات المجتمعية؛ بالإضافة إلى ذلك، ساهمت عوامل الاقتصاد الكلي مثل زيادة الوعي الاجتماعي، والاتجاهات الاقتصادية المتطورة، والدعم السياسي في نمو SVC، وقد لعبت فجوات السوق والاعتراف بالاحتياجات غير الملباة في القطاع الاجتماعي أيضًا دورًا في ظهور شركات رأس المال الاستثماري كلاعب مهم في تمويل ريادة الأعمال الاجتماعية.

على مدى العقد الماضي، زادت أهمية SVC بشكل ملحوظ داخل قطاع الشركات، كما توسع الاهتمام الأكاديمي بالـ SVC، حيث وصفه علماء مثل بورنستاين ونيكولز بأنه نموذج جديد للتغيير الاجتماعي المستدام لأنه حل محتمل لفشل المقاربات الكلاسيكية في معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية الحرجة مثل الفقر والبطالة ونقص التعليم، وإحدى المزايا الملحوظة لـ SVC هي قدرتها على العمل وفقًا لنموذج إدارة بسيط وفعال للغاية، حيث يتمتع أصحاب رأس المال المغامر بالقدرة على التأثير على القرارات الرئيسية للشركات التي يستثمرون فيها ضمن المشاريع الاجتماعية، بإعطاء الأولوية للصالح الاجتماعي إلى جانب نجاح الأعمال؛ ومع ذلك، هناك العديد من المنظمات، مثل شركات الاستثمارات الخيرية، والمنظمات غير الربحية، التي تنشر نموذجًا بسيطًا لاستراتيجية رأس المال الاستثماري لتمويل المشاريع غير الربحية أو المؤسسات الاجتماعية أو الأنشطة التي تحقق تأثيرًا اجتماعيًا كبيرًا أو قضية اجتماعية قوية لمؤسساتها، ويمكن تصنيف استثمارات رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC) بناءً على معيارين رئيسيين: منطق الاستثمار وعقلانية المستثمر، وتساعد هذه المعايير على التمييز بين الأنواع المختلفة من الاستثمارات والمشاريع التي تقع ضمن نطاق الأثر الاجتماعي والعائد الاقتصادي ويمكن تفصيلها كالتالي:

1.2.3 منطق الاستثمار

الجمع بين العوائد الاجتماعية والاقتصادية

تسعى الاستثمارات في هذه الفئة إلى تحقيق التوازن بين العوائد الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف المستثمرون إلى تحقيق تأثير اجتماعي إيجابي مع تحقيق أرباح مالية أيضًا، وتمثل هذه الفئة أرضية وسط حيث يتعايش الهدفان، وتندرج العديد من مبادرات الاستثمار المؤثر وريادة الأعمال الاجتماعية ضمن هذا النوع، لأنها تهدف إلى تقديم قيمة مالية واجتماعية.



العائد الاقتصادي

الاستثمارات في هذه الفئة مدفوعة في المقام الأول باعتبارات اقتصادية، حيث الهدف الأساسي منها هو تعظيم العوائد المالية، وقد لا تعطي هذه الاستثمارات الأولوية للتأثير الاجتماعي أو قد لا يكون لها مهمة اجتماعية واضحة، وغالبًا ما تندرج الشركات التقليدية التي يحركها الربح ضمن هذه الفئة.



العائد الاجتماعي

تركز الاستثمارات في هذه الفئة في المقام الأول على توليد القيمة الاجتماعية، حيث الهدف النهائي لها هو معالجة القضايا الاجتماعية، أو تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المستهدفة وخلق تأثير مجتمعي إيجابي، ورغم أن العوائد المالية تعتبر ثانوية بالنسبة للمهمة الاجتماعية، يعد SVC مثالاً رئيسيًا لتمويل هذه الاستثمارات التي تهدف إلى خلق قيم اجتماعية في المقام الأول إلى جانب العوائد المالية كعنصر تابع.



2.2.3 طبيعة المستثمر

المستثمرون الاجتماعيون: يتم تحفيز المستثمرين في هذه المجموعة في المقام الأول من خلال نية خلق تأثير اجتماعي إيجابي، وهم على استعداد لقبول عوائد مالية أقل مقابل تحقيق تغيير مجتمعي ذي معنى، وعادة ما يقع أصحاب رؤوس الأموال الاجتماعية ضمن هذه الفئة.

المستثمرون الاقتصاديون: يعطي المستثمرون الاقتصاديون الأولوية للعائدات المالية قبل كل شيء، فهم يبحثون عن الاستثمارات التي توفر أعلى إمكانات الربح، حتى لو لم تساهم بشكل كبير في الرفاهية الاجتماعية، ويندرج المستثمرون التقليديون الذين يحركهم الربح ضمن هذه الفئة.

المستثمرون المخضرمون: هؤلاء المستثمرون مدفوعون بمزيج من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية، وهم يعتقدون أن النجاح المالي والتأثير الاجتماعي يمكن أن يتعايشا، حيث يبحثون عن الفرص التي تتوافق مع قيمهم وتوفر التوازن بين العوائد المالية والاجتماعية.

أ

ب

ج

الشكل التوضيحي للنماذج .

3.2.3 مجالات التأثير الرئيسية

وقد أدى الاستثمار وريادة الأعمال الاجتماعية إلى ظهور صناديق وشركات متخصصة في هذه المجال، حيث يتم توفير تمويل SVC من قبل شركات رأس المال الاستثماري الاجتماعي المتخصصة والصناديق والمستثمرين المؤثرين اجتماعياً، وغالباً ما توجه شركات رأس المال الاستثماري الاجتماعي الاستثمارات إلى الدول النامية والشركات العاملة في هذه الدول، وقد أدت نجاحات رأس المال الاستثماري الاجتماعي في توفير عوائد جيدة للمستثمرين إلى تسريع إنشاء الصناديق والشركات المختلفة.

وبشكل تطور مشاريع رأس المال الاستثماري الاجتماعي عبر منظمات القطاع الثالث في أوروبا والولايات المتحدة أكثر النماذج بروزاً حول العالم، حيث قادت هذه المنظمات الطريق في تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية، ففي الولايات المتحدة، تلعب الجمعية الوطنية لرأس المال الاستثماري (NVCA) دوراً مهماً في دعم المشاريع الاجتماعية والعمل الخيري للمشاريع، ووضع سياسات ولوائح مواتية لدعم المشاريع ذات الأثر الاجتماعي؛ كما تتولى الجمعية الأوروبية للأعمال الخيرية (EVPA) زمام المبادرة في تعزيز رأس المال الاستثماري الاجتماعي في أوروبا، وتُعرّف EVPA رأس المال الاستثماري الاجتماعي بأنه نهج قائم على المؤسسات لمعالجة المشكلات الاجتماعية من خلال الاستثمار، ويهدف إلى دعم إنشاء وتوسيع المؤسسات المستدامة تجارياً التي يمكن أن تولد عوائد اجتماعية ومالية، وفي البلدان النامية، غالباً ما يستخدم هذا النهج لخلق فرص العمل وتمكين المجتمعات المهمشة؛ وقد تأسست EVPA في عام 2004، وتضم في عضويتها منظمات من 35 دولة مختلفة، وتشمل المؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركات والمكاتب العائلية والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية والحاضنات والمسرعات ومقدمي الخدمات والجمعيات الخيرية والصناديق الاستثمارية الاجتماعية، وتنظم EVPA بنشاط العديد من الفعاليات، مثل الندوات عبر الإنترنت والدورات التدريبية، لتسهيل التواصل وتبادل المعرفة بين أعضائها والقطاعات المالية والاستثمارية، وتهدف هذه الفعاليات إلى تعزيز الأثر الاجتماعي الإيجابي من خلال تقديم التدريب الإداري، وتعزيز مشاركة الموظفين، وتعزيز الوصول إلى التمويل لمؤسسات الاستثمار الاجتماعي من خلال مساعدتهم على فهم التحديات والفرص في هذا المجال.

ونظراً للمستوى العالي من المشاركة المرتبط عادةً بالاستثمارات الاجتماعية، غالباً ما توفر شركات رأس المال الاستثماري مجموعة من أنشطة الدعم غير المالي للمشاريع التي تدعمها. قد تشمل هذه الأنشطة التوجيه الاستراتيجي، والمساعدة في تحديد نظرية التغيير، وتطوير استراتيجيات الإيرادات، ودعم رأس المال البشري، ودعم الحوكمة، والمشورة في الإدارة المالية، والمساعدة في جمع الأموال، والدعم التشغيلي، والمساعدة الفنية في المجالات المتخصصة. تتمثل طرق تقديم أنشطة الدعم، وتسهيل الوصول إلى الشبكات، وتقديم التدريب وورش العمل، والمشاركة في مجلس الإدارة، والاستعانة بمصادر خارجية لوظائف معينة، وتنظيم المؤتمرات والفعاليات الخارجية. تعتبر أشكال الدعم هذه حاسمة، خاصة خلال المراحل الأولى من المشاريع الاجتماعية، لمساعدتهم على تحقيق مهمتهم وتعظيم تأثيرهم الاجتماعي، ويمكن حصر مجالات التأثير الرئيسية في مايلي:

الرعاية الصحية:

تعمل SVC على تعزيز التقدم في طول الرعاية الصحية ذات الأسعار المعقولة، ومعالجة قضايا مثل الوصول إلى الأدوية الأساسية في المجتمعات المحرومة، وتطوير أدوات تشخيص للأمراض المهملة، وتعزيز مبادرات الرعاية الوقائية، على سبيل المثال، استثمرت شركة Elevar Equity الهندية المتخصصة في برامج التمكين الاجتماعي والمالي في شركة ZiboHealth، وهي شركة ناشئة تعمل على سد الفجوة الرقمية في مجال الرعاية الصحية من خلال توفير الخدمات الطبية عن بعد للمناطق النائية في الهند.

التعليم:

تعمل SVC على تعزيز المساواة في التعليم والوصول إليه، ودعم مبادرات مثل منصات التعلم عبر الإنترنت بأسعار معقولة، وبرامج تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات المبتكرة، ومشاريع تنمية المهارات للمجتمعات المهمشة، وعلى سبيل المثال، تستثمر شركة Acumen في أكاديميات بريدج الدولية (Bridge International Academies) وهي شبكة من المدارس الخاصة منخفضة التكلفة تعمل على تحسين النتائج التعليمية في الأسواق الناشئة.

الطاقة المتجددة:

تعالج SVC تغير المناخ من خلال دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا النظيفة التي تعمل على تطوير ونشر حلول الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية للمجتمعات الريفية، وتقنيات الإدارة المستدامة للنفايات، ومشاريع البنية التحتية الموفرة للطاقة للفئات الأقل حظاً، ومن الأمثلة على ذلك التجربة الرائدة لصندوق سان (SunFunder)، وهو صندوق SVC يوفر تمويل لمشاريع الطاقة الشمسية في البلدان النامية.

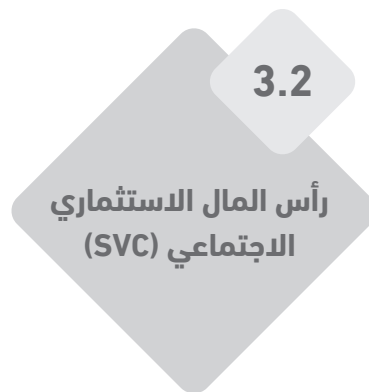
التخفيف من حدة الفقر:

يهدف SVC إلى تمكين الأفراد والمجتمعات الواقعة في براثن الفقر، ودعم مشاريع التمويل المصغر والشمول المالي، وطول التكنولوجيا الزراعية، وبرامج محو الأمية المالية، ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة جرامين أمريكا، وهي منظمة للتمويل الأصغر تدعمها مؤسسة رأس المال الاستثماري الاجتماعي الأمريكية، وتقدم القروض والدعم التجاري لأصحاب المشاريع من ذوي الدخل المنخفض في الولايات المتحدة.



على الرغم من إمكاناتها الكبيرة، تواجه استثمارات رأس المال الاستثماري في المملكة العربية السعودية تحديات مثل ارتفاع المخاطر المتصورة مقارنة بالاستثمارات التقليدية، ومحدودية تدفق الصفقات في قطاعات معينة، والحاجة إلى أساليب متطورة لقياس الأثر، يتطلب التغلب على هذه العقبات تعاونًا مستمرًا بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الاجتماعية وصانعي السياسات والباحثين من أجل:

1. تطوير أطر أكثر وضوحًا وشمولية لقياس الأثر
2. زيادة آليات تقاسم المخاطر لجذب المستثمرين الرئيسيين لدعم مبادرات الاستثمار الاجتماعي
3. تعزيز بناء القدرات ودعم المؤسسات الاجتماعية
4. العمل على وضع السياسات التنظيمية واللوائح التشغيلية الداعمة



3.3 التمويل الجماعي (Crowdfunding)

التمويل الجماعي هو نموذج مالي مبتكر يتميز بالجهود التعاونية لعدد كبير من الأفراد، والاستفادة من المنصات عبر الإنترنت، للمساهمة بالموارد النقدية في شكل استثمارات أو تبرعات أو عمليات شراء مسبقة، وهو يمثل طريقة لا مركزية لتكوين رأس المال، حيث يسعى رواد الأعمال أو الشركات أو أصحاب المشاريع المبتكرة إلى الحصول على التمويل من مجموعة متنوعة من الداعمين، وغالبًا ما يتم تسهيل ذلك من خلال منصات مخصصة عبر الإنترنت، وخلافا لقنوات التمويل التقليدية، يعزز التمويل الجماعي العلاقة المباشرة والمتبادلة بين الممولين والمبتكرين، مما ينشئ نموذجًا تشاركيًا يتجاوز الحواجز الجغرافية والمؤسسية.

يبرز التمويل الجماعي باعتباره أداة تمويل مبتكرة، ومناسبة بشكل خاص لمجال ريادة الأعمال الاجتماعية، وقد أحدث ظهور وتطور منصات التمويل الجماعي القائمة على الإنترنت ثورة في أساليب جمع التبرعات، وتستفيد هذه المنصات من القوة الجماعية للأفراد لتوليد رأس المال اللازم لمجموعة متنوعة من المشاريع والمنظمات والشركات، وفي سياق ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي، يصبح التمويل الجماعي أداة محورية تمكن رواد الأعمال الاجتماعيين الحاليين والناشئين من تأمين التمويل للتحول المبتكرة للمشاكل الاجتماعية الملحة، ويتم تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من المساهمات الصغيرة من مجموعة واسعة من الداعمين، والتي يتم تسهيلها من خلال المنصات عبر الإنترنت.

التمويل الجماعي هو وسيلة لجمع رأس المال عن طريق جمع مبالغ محدودة من عدد كبير من المساهمين، وعادة من خلال منصات الإنترنت، وهناك أنواع مختلفة من التمويل الجماعي، ولكل منها آليته والغرض الخاص به. فيما يلي بعض الأنواع الشائعة للتمويل الجماعي:

1.3.3 التمويل الجماعي القائم على المكافآت

أ. الآلية:

في التمويل الجماعي القائم على المكافأة، يقدم منشئ المشروع للداعمين (المساهمين) مكافآت أو حوافز ملموسة مقابل دعمهم المالي، يمكن أن تتراوح هذه المكافآت بين الوصول المبكر إلى المنتج أو البضائع الحصرية أو الامتيازات الأخرى.

ب. الغرض:

يتم استخدامه بشكل شائع من قبل رواد الأعمال والفنانين والمبتكرين لتمويل المشاريع أو إطلاق المنتجات أو المساعي الإبداعية.

2.3.3 التمويل الجماعي للأسهم

أ. الآلية:

يتضمن التمويل الجماعي للأسهم حصول المستثمرين على حصص ملكية أو أسهم في الشركة مقابل مساهماتهم المالية، وهذا يسمح للداعمين بأن يصبحوا مساهمين في الشركة.

ب. الغرض:

غالبًا ما تستخدم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة التمويل الجماعي للأسهم لجمع رأس المال للتوسع أو تطوير المنتجات أو احتياجات العمل الأخرى.

3.3.3 التمويل الجماعي القائم على الديون أو الإقراض من نظير إلى نظير p2p

أ. الآلية:

في التمويل الجماعي القائم على الديون، والمعروف أيضًا باسم الإقراض من نظير إلى نظير، يقوم الأفراد بإقراض الأموال للشركات أو الأفراد مقابل السداد بفوائد وفق مدة زمنية محددة.

ب. الغرض:

يستخدم المقترضون هذا النوع من التمويل الجماعي للوصول إلى الأموال المخصصة للقروض الشخصية أو توسيع الأعمال أو الاحتياجات المالية الأخرى.

4.3.3 التمويل الجماعي القائم على التبرع

أ. الآلية:

يقوم التمويل الجماعي القائم على التبرع على مبدأ دفع المساهمين لمبالغ مالية في قضية أو مشروع دون توقع أي عائد مالي أو مكافأة ملموسة.

ب. الغرض:

غالبًا ما تستخدم القضايا الخيرية والنفقات الطبية والإغاثة في حالات الكوارث وحملات جمع التبرعات الشخصية التمويل الجماعي القائم على التبرعات.

5.3.3 التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية

أ. الآلية:

يتضمن التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية حصول الداعمين على حصة من الإيرادات أو الأرباح المستقبلية الناتجة عن المشروع الممول.

ب. الغرض:

يستخدم هذا النموذج بشكل شائع في صناعة الترفيه، حيث يحصل الداعمون على نسبة مئوية من الأرباح من فيلم أو ألبوم موسيقي أو مشاريع إبداعية أخرى.

وقد اكتسب التمويل الجماعي بجميع أنواعه أهمية كبيرة في أعقاب الأزمة المالية عام 2008، وهي الفترة التي واجه فيها رواد الأعمال، والحرفيون، والشركات في مراحلها المبكرة تحديات في تأمين التمويل من خلال الوسائل التقليدية، وفي مواجهة إحصاء البنوك التقليدية عن تقديم القروض، تحول رواد الأعمال إلى سبل بديلة للحصول على رأس المال، ويستفيد التمويل الجماعي من الإنترنت لتسهيل المعاملات بين الممولين ورواد الأعمال، توفر منصات التمويل الجماعي طرقًا يمكن الوصول إليها للأفراد الذين لديهم إمكانية الوصول للأنترنت لجمع التمويل لمشاريعهم، يقوم المبادرون أو المبتكرون بإنشاء ملفات تعريف على منصات التمويل الجماعي هذه، مع تحديد الاستخدام المقصود للأموال والأهداف المالية والإطار الزمني لتحقيق هذه الأهداف، فعلى الصعيد العالمي، يتزايد اعتماد "التمويل الجماعي" نظرًا لمزاياه المتعددة الأوجه لكل من الشركات ومقدمي الأموال، وقد بلغت قيمة سوق التمويل الجماعي العالمي 17.95 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 16.1٪ خلال العام الحالي، وتؤكد هذه الطفرة الاعتراف المتزايد بالتمويل الجماعي كآلية مالية قابلة للاستمرار، في حين ظهر التمويل الجماعي في البداية كظاهرة في البلدان المتقدمة، فإن إمكاناته لا تقتصر على هذه المناطق، فالبلاد النامية تستفيد أيضًا بشكل كبير من التمويل الجماعي، لأنه يعالج التحدي المتمثل في تمويل المشاريع، لا سيما في البلدان ذات المؤسسات المالية المحدودة، وترتفع هذه الإمكانية بشكل خاص في المجتمعات الإسلامية، حيث يؤدي النقص في المؤسسات المالية والعدد الكبير من الأفراد ذوي القدرات المالية المتواضعة إلى خلق أرض خصبة لمبادرات التمويل الجماعي.



أما في السعودية فقد كشف التقرير السنوي للتقنية المالية الصادر عن البنك المركزي السعودي (سما) أن قيمة التمويل الممنوح عبر خدمة التمويل الجماعي بالدين بلغت 771 مليون ريال عام 2022، ووفقا للتقرير، بلغ إجمالي عدد التمويل الممنوح خلال العام الماضي 1260 تمويلا، مقارنة بـ 422 تمويلا في عام 2021، وبلغ متوسط مبالغ الاستثمار في خدمة التمويل الجماعي بالدين بلغ نحو 36 ألف ريال، مقارنة بـ 31 ألف ريال خلال عام 2021، وفق متوسط معدل الفائدة السنوية (غير شامل الرسوم) في خدمة التمويل الجماعي بالدين ارتفع إلى 16% في عام 2022، مقارنة بمتوسط 13% عام 2021، كما ارتفعت عدد الاستثمارات (المساهمات) عبر الخدمة إلى 51 ألف استثمار خلال سنة 2022، مقارنة بـ 12 ألفا خلال عام 2021، فيما وصل عدد المستثمرين (المشاركين) المسجلين بالخدمة إلى 92 ألف عميل، منهم 27 ألف مستثمر نشط يمثلون 29% من الإجمالي .

يشهد مشهد التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية مرحلة تحولية، مدفوعًا بسياسات حكومية داعمة وتطورات في التكنولوجيا المالية مدفوعة ببرامج رؤية 2023، وازدهار قطاع الشركات الناشئة، ويعتبر النمو القوي الذي شهده السوق مؤخرًا بمثابة شهادة على مساره الواعد، حيث تكثر الفرص في سوق التمويل الجماعي السعودي، تتوقع التقديرات أن تبلغ قيمته مليار ريال سعودي بنهاية عام 2023، مما يعكس النمو المستدام والتطور الملحوظ للتمويل البديل، وقد شهدت البيئة التنظيمية تطورات إيجابية مع إصدار هيئة السوق المالية للوائح منصات التمويل الجماعي في عام 2020، مما يوفر إطارًا منظمًا يعزز الثقة بين المستثمرين، وتمتد مبادرات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية إلى نطاق واسع، يشمل المشاريع الابتكارية، ومبادرات التأثير الاجتماعي، والشركات الناشئة المبتكرة التي تسعى إلى الحصول على رأس مال مبتكر، ويعمل التحول الجوهري للمملكة تجاه التقنيات المالية على تسهيل مشاركة المنصات والتواصل مع المستثمرين، مما يعزز إمكانات السوق، وعلى الرغم من هذا الزخم، لا بد من التغلب على التحديات المتعلقة بالأطر التنظيمية، وثقة المستثمرين، ومحو الأمية المالية لفتح الإمكانات الكاملة للتمويل الجماعي لريادة الأعمال، والأثر الاجتماعي، والتنوع الاقتصادي.

6.3.3 التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية

تواجه ريادة الأعمال، في مختلف المجالات، تحديًا مستمرًا يتمثل في ندرة التمويل، مما يضع المشاريع الناشئة في وضع غير موات مقارنة بنظيراتها القائمة، وتتجلى هذه الندرة المالية بشكل خاص في ريادة الأعمال والاستثمارات الاجتماعية، حيث غالبًا ما تحل الدوافع الاجتماعية محل الاعتبارات المالية، لأن الأشكال التقليدية للتمويل، مثل البنوك، المستثمرين الملائكيين، ورأس المال الاستثماري، غالبًا ما تكون غير متطابقة مع الأهداف المتأصلة للمشاريع الاجتماعية، التي تعطي الأولوية للأثر الاجتماعي على تعظيم الربح، وتميل المبادرات ذات التوجه الاجتماعي إلى أن تكون غير جذابة للمقرضين أو المستثمرين التقليديين، نظرًا للتعارض المحتمل بين الأهداف الاجتماعية والدوافع الموجهة نحو الربح، علاوة على ذلك، فإن المنافسة المتزايدة على التبرعات والمساعدات الحكومية تؤدي إلى تفاقم تحدي التمويل، مع انخفاض هذه الأخيرة بسبب الأزمات الاقتصادية وانخفاض الإنفاق الحكومي.

واستجابة لهذه التحديات، يظهر التمويل الجماعي كوسيلة قابلة للتطبيق وواعدة لتمويل مبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية، حيث لا تتأثر قرارات التمويل الجماعي بالاعتبارات المالية فحسب، بل تتأثر أيضًا بعوامل مثل شرعية المشروع والشعور بالمشاركة في الابتكار، وقد أثبتت أساليب التمويل التقليدية عدم كفايتها في دعم تطوير منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية، مما يؤكد بشكل أكبر على أهمية التمويل الجماعي، الذي تم تصميمه في البداية لدعم المشاريع الابتكارية أو الفنية، وقد تطور بشكل كبير، مع استضافة العديد من المنصات لمجموعة متنوعة من المبادرات والمشاريع باستخدام نماذج التمويل الجماعي المختلفة.

يعتمد اختيار نوع التمويل الجماعي لمبادرة ريادة الأعمال الاجتماعية على التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمبادرة، ففي مجال مشاريع ريادة الأعمال التجارية، يعتبر التمويل الجماعي القائم على الإقراض هو السائد؛ أما بالنسبة لمبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية، يظهر التمويل الجماعي القائم على المكافآت، وخاصة التمويل الجماعي القائم على التبرع، باعتباره أحد الأشكال الأكثر انتشارًا، وفقًا للشبكة الدولية للإستثمار المؤثر في تقريرها لعام 2022، تجتذب منصات التمويل الجماعي بشكل متزايد المستثمرين الحريصين على الربحية والأثر الاجتماعي والبيئي للمشاريع التي يدعمونها، وغالبًا ما يكون المستثمرون المنخرطون في قروض التمويل المصغر مدفوعين بالصالح الاجتماعي الذي يمكن أن يحققه استثمارهم أكثر من العائد على القرض نفسه، ويؤكد هذا الفهم الدقيق على أهمية مواءمة آليات التمويل الجماعي مع الأهداف والأولويات المحددة لمبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية.

ومن المتوقع أن تحقق مشاريع الاستثمار الاجتماعي مكاسب كبيرة من خلال تبني نموذج الاقتصاد التشاركي بطريقة أكثر شمولًا، ولإنجاح هذا التحول، تعد منصات التمويل الجماعي ضرورية لتمكين أصحاب المشاريع الاجتماعية الذين يختارون نموذج الاقتصاد التشاركي أن يفتحوا العديد من الفوائد لأنفسهم ولمختلف أصحاب المصلحة من خلال استخدام المنصات الرقمية، بما في ذلك تمكين الاتصال والتفاعلات المجتمعية، والتمويل الجماعي، وتسهيل استخدام الموارد من خلال تقاسم المهام والتعاون بين مستخدمي المنصة.

وتعد تجربة إسبانيا في تبني نماذج الاقتصاد التشاركي ذو الأبعاد الاجتماعية من أنجح التجارب في أوروبا والعالم من خلال اعتماد عدة منصات للتمويل الجماعي مخصصة لمشاريع ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي، والتي حققت مساهمات تفوق 2.75 مليار أورو سنة 2022، ومن أبرز المنصات التي ساهمت في تحقيق أهداف التمويل الجماعي لمؤسسات ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي مايلي:

Colectual

ج.

Lateuatterra

ب.

La Bolsa Social

أ.

La Bolsa Social

أ.

برزت منصة La Bolsa Social، التي تأسست في عام 2014، كمنصة رائدة في مجال الاستثمار المؤثر، وقد حققت مكانة فريدة من نوعها من خلال ربط المستثمرين بالمؤسسات التي تجسد إمكانات النمو والتفاني في التغيير المجتمعي والبيئي الإيجابي، ويمتد هذا التوافق الاستراتيجي إلى ما هو أبعد من مجرد الأهداف الربحية، إلى اعتماد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs) في مشاريعها، ومن خلال دعم هذه الأهداف المترابطة، تتخطى La Bolsa Social نماذج الاستثمار التقليدية، وتضع نفسها كمحفز لمعالجة التحديات العالمية من خلال قوة الممارسات التجارية المستدامة.

ولتعزيز التزامها بنظام بيئي قوي للاستثمار ذو الأثر الاجتماعي، تتعاون La Bolsa Social بنشاط مع المنظمات المؤثرة وتحافظ على عضويتها مثل جمعية المشاريع الخيرية الأوروبية، ويدل هذا التعاون الاستراتيجي على جهد واعي لتعزيز شبكة من أصحاب المصلحة ذوي التفكير المماثل، وتسهيل تبادل المعرفة، وتبادل أفضل الممارسات، وتضخيم التأثير الجماعي في مجال الاستثمار.

Lateuatterra

ب.

تتميز منصة Lateuatterra ، الذي تم تأسيسها في عام 2017، بأنها منصة التمويل الجماعي الرائدة في أوروبا والمخصصة حصرياً للمشاريع الاجتماعية والإيكولوجية والمستدامة، ويضع هذا التركيز الفريد المنصة كمحفز للمبادرات التي تعطي الأولوية للتأثيرات الإيجابية على البيئة والمجتمع، ويعكس نشأة منصة Lateuatterra شكلاً من أشكال ريادة الأعمال الاجتماعية، حيث ينبع إنشائه من إدراك رواد الأعمال الاجتماعيين في إسبانيا للحاجة غير الملباة للمشاريع المخصصة لحماية الفئات المهمشة والمشاريع البيئية، وتعد المنصة بمثابة مثال لكيفية قيام المؤسسات بمعالجة التحديات المجتمعية والبيئية بشكل استباقي.

تعرض محفظة مشاريع Lateuatterra مبادرات مبتكرة، بما في ذلك تحويل النفايات البلاستيكية المجمعة على الشاطئ إلى منتجات معاد تدويرها ودعم انتعاش صناعة المنسوجات الصوفية في القرى المعزولة اقتصادياً، وتعزيز الشمول المالي للسكان المحليين، ومن خلال توفير المنصة لمثل هذه المشاريع، تساهم شركة Lateuatterra في المشهد الأوسع للتمويل القائم على التأثير في إسبانيا وأوروبا، عبر جعل الاعتبارات البيئية والاجتماعية الأولوية على العوائد المالية التقليدية.

Colectual ج.

تأسست شركة Colectual في عام 2015 استجابةً للأزمة المصرفية الإسبانية، وهي بمثابة منصة تربط المستثمرين المهتمين اجتماعيًا برواد الأعمال المكرسين لممارسات الأثر الاجتماعي، يعكس نشأة المنصة الالتزام بالتمويل الجماعي المبني على القيم لمواجهة التحديات الاقتصادية، مع التركيز على دعم المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في المشهد الاجتماعي في إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وتستبعد Colectual بشكل استراتيجي أنشطة التمويل التي لا علاقة لها بالاقتصاد التشاركي الإنتاجي والأثر الاجتماعي، ويؤكد هذا التركيز على تفاني المنصة في تعزيز الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والمؤثرة.

ويمتد النطاق التشغيلي لشركة Colectual إلى جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يعزز مهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل النسيج الاقتصادي في أوروبا وإسبانيا، وهذا الوصول إلى جميع بلدان الاتحاد الأوروبي يضع Colectual كمحفز لريادة الأعمال الاجتماعية عبر قطاعات متنوعة في القارة.

ترسم دراسات الحالة هذه صورة شاملة لمنصات التمويل الجماعي كمحفزات ديناميكية للتغيير المجتمعي والبيئي الإيجابي، وإلى جانب دورها كوسطاء ماليين، تعمل هذه المنصات على تعزيز التعاون والشفافية والشعور بالانتماء للمجتمع بين المستثمرين والمشاريع ذات التوجه المؤثر، ومع استمرار تطور التمويل الجماعي، أصبحت قدرته على إعادة تشكيل مشهد ريادة الأعمال من خلال إعطاء الأولوية للاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية واضحة بشكل متزايد، ويشير التقارب بين الابتكار المالي ومساعي ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي الموضح في دراسات الحالة هذه إلى مستقبل يلعب فيه التمويل الجماعي دورًا رئيسيًا في تعزيز نهج أكثر استدامة ووعيًا اجتماعيًا وشاملاً لتمويل المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

4.3 صكوك الأثر الاجتماعي

وبالإضافة إلى سندات الأثر الاجتماعي، قدم التمويل الإسلامي مفهوم صكوك الأثر الاجتماعي، المصممة خصيصًا لتوفير حلول تمويلية لمعالجة القضايا الاجتماعية؛ ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك صكوك اللقاقات، التي أطلقها مركز التمويل الدولي للتخصيص (IFFIm) في عام 2014 بالتعاون مع البنك الدولي، وقد جمعت هذه الصكوك الخاصة باللقاقات لأول مرة مبلغ 500 مليون دولار أمريكي واعتبرت ناجحة على نطاق واسع. وبناءً على هذا الإنجاز، أصدر مركز التمويل الدولي للتخصيص والبنك الدولي صكوكًا ثانية لللقاقات في عام 2015، مما أدى إلى جمع مبلغ إضافي قدره 200 مليون دولار أمريكي (46)، وتسلبت هذه الأدوات المالية الضوء على قدرة الشراكات ذات الأثر الاجتماعي على التكيف في مختلف الأنظمة المالية وقدرتها على تعبئة الموارد من أجل القضايا الاجتماعية، وسد فجوات التمويل، وتعزيز التغيير المجتمعي الإيجابي.

وتمثل الصكوك، التي يشار إليها غالبًا بالسندات الإسلامية، حصصًا غير مقسمة في ملكية الأصول الملموسة، أو حق الانتفاع (الحق في التمتع باستخدام ومزايا الأصل)، أو الخدمات، أو استثمارات مشروع محدد، وتقدم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفا) تعريفًا رسميًا للصكوك على أنها "شهادات ذات قيمة متساوية تمثل الأسهم غير المقسمة في ملكية الأصول الملموسة، أو المنقولة أو في ملكية أصول مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص".

أحد الأسباب الرئيسية للنجاح العالمي للصكوك هو شفافتها والتحديد الواضح للحقوق والالتزامات لجميع الأطراف المعنية؛ وعلى عكس السندات التقليدية، التي غالباً ما ترتبط بمدفوعات الفائدة، تلتزم الصكوك بمبادئ التمويل الإسلامي، مما يضمن أن الدخل الناتج عن هذه الأوراق المالية يرتبط بالغرض أو الأصول الأساسية للصكوك، وتعمل هذه المواءمة بين الدخل والأصول الأساسية على تخفيف المخاطر المرتبطة بأساليب التوريق التقليدية، كما رأينا خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث لعب الانفصال بين الدخل والأصول الأساسية دوراً سلبياً في تفاقم الاضطرابات المالية.

وتخدم الصكوك غرضاً حاسماً في التمويل الإسلامي من خلال تعبئة موارد إضافية من القطاع الخاص نظرياً، وتهدف هذه التعبئة إلى سد فجوة التمويل في استثمارات البنية التحتية مع تقليل عبء الديون على القطاع العام، والحكومات في كثير من الأحيان، حيث المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الصكوك هو أن الدخل الموزع على المستثمرين أو حاملي الصكوك يجب أن ينشأ من أداء الأصل الأساسي، ويضمن هذا الشرط حصول المستثمرين على عوائد بناءً على نجاح المشروع أو الأصل، بدلاً من الاعتماد على سعر فائدة ثابت، والأهم من ذلك أن هذا يعفي أيضاً المنشئ، وهو عادة الحكومة، من أي التزام بضمان عائد محدد على الاستثمارات التي يقوم بها حاملو الصكوك؛ في المجمل العام، تعتبر الصكوك أداة مالية مهمة في التمويل الإسلامي بسبب التزامها بالشفافية ومواءمة الدخل مع الأصول الأساسية، والغرض منها هو جذب استثمارات القطاع الخاص، وخاصة في مشاريع البنية التحتية، مع تقليل عبء ديون القطاع العام، ويضمن استخدام الصكوك أن تكون عوائد المستثمرين مرتبطة بشكل مباشر بأداء الأصول الأساسية، بما يتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي ويقدم بديلاً لاستثمارات السندات التقليدية.



1.2.3 صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI)

مفهوم صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) واعتمادها في بعض الدول الإسلامية، وخاصة في ماليزيا، هو إطار عمل يشجع الاستثمار في المشاريع أو المبادرات التي لها أثر اجتماعي أو بيئي إيجابي، بما يتماشى مع المبادئ الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، وفي سياق التمويل الإسلامي، تمثل صكوك SRI مزيجاً من مبادئ التمويل الإسلامي مع أهداف استثمارية مسؤولة اجتماعياً.

ولعب البنك الدولي دوراً محورياً في إدخال إطار SRI في سوق الصكوك؛ ففي عام 2014، عندما أصدر البنك الدولي صكوكاً تتعلق باللحاحات، وكان الهدف من هذه الصكوك جمع الأموال لبرامج التطعيم العالمية، مما يمثل بداية مبكرة في مجال صكوك SRI؛ وأدى نجاح هذا الإصدار إلى الإصدار الثاني لصكوك لقاخ SRI في عام 2015.

وتبنت ماليزيا بعد ذلك مفهوم صكوك SRI من خلال تقديم صكوك إحسان التي أطلقتها "خزانة ماليزيا بيرهاد"، الذراع الاستثمارية للحكومة الماليزية، وهو برنامج بقيمة مليار رينجيت ماليزي لمدة 25 عامًا، مع الإصدار الأولي بقيمة 100 مليون رينجيت ماليزي تم الاكتتاب فيه بالكامل في يونيو 2015، وتم توجيه عائدات برنامج الصكوك هذا نحو تحسين إمكانية الوصول إلى تعليم عالي الجودة في ماليزيا وتم توجيه هذه العوائد إلى منظمة غير ربحية تسمى "ياياسان أمير" (Yayasan AMIR)، المسؤولة عن إدارة برنامج مدارس تراس (Trust Schools) وهي مدارس عامة تتم إدارتها بشكل مشترك من قبل ياياس أمير ومديري المدارس العمومية، تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، ويتم تمكين طلبة هذه المدارس من قبل وزارة التربية والتعليم وفق برنامج خاص لإحداث التغيير داخل مجتمعاتهم، حيث يتولى المديرون العمليات اليومية بمساعدة وتوجيهات من ياياسان أمير لتطوير البرامج ورعاية الطلاب.

السمة الرئيسية التي تتقاسمها صكوك إحسان SRI وسندات التأثير الاجتماعي (SIBs) هي إنشاء نموذج الدفع مقابل النجاح، حيث يتم قياس الأثر من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) على مدى فترة محددة، عادة خمس سنوات. ومع ذلك، فإن الاختلاف الملحوظ بين صكوك إحسان SRI الماليزية وشركات الاستثمار الاجتماعي يكمن في حجم عملياتها ولامركزيتها، حيث تعمل مؤسسات الأثر الاجتماعي على المستوى المحلي بإصدارات أصغر، مما يوفر المرونة في استهداف الاحتياجات الاجتماعية العاجلة ونقل عملية الإصدار إلى الكيانات المحلية، وفي المقابل، تتضمن صكوك إحسان SRI عملية إصدار أطول ترتبط في المقام الأول ببيروقراطية الدولة ونهج قائم على السوق، وتلعب الحكومة دوراً أكثر مركزية في تسهيل العملية؛ وبالتالي، فإن انتشار صكوك SRI مدفوع بالحاجة إلى نهج أكثر بساطة وموجه محلياً لجمع الأموال لمشاريع مسؤولة اجتماعياً، على عكس النهج الأوسع نطاقاً الذي يركز على الحكومة والذي شوهه في صكوك SRI إحسان.

ويؤكد الباحثون على سمة مشتركة تتقاسمها مختلف الأدوات المالية الاجتماعية، بما في ذلك سندات الأثر الاجتماعي (SIBs)، وصكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI)، وصكوك الأثر الاجتماعي المقترحة، وهي ارتباطها المنخفض بالأسواق المالية التقليدية، وهذا الارتباط المنخفض يجعلها جاذبة للمستثمرين الذين يبحثون عن فئات أصول استثمارية بديلة لا تعتمد فقط على أداء الأسواق المالية.

ففي حالة مؤسسات الأثر الاجتماعي، فإن تمويل البرامج الاجتماعية مصمم على نحو يجعل أدائها المالي مرتبطاً بنتائج اجتماعية قابلة للقياس، ويخلق هذا النهج فئة أصول استثمارية متميزة تكون أقل عرضة لتقلبات السوق، كما لوحظ أن التجربة الماليزية مع صكوك إحسان تم هيكلتها بموجب عقد وكالة الاستثمار؛ ففي هذه الهيكلية، يعمل إحسان كوكيل (ممثل) يعينه حاملي الصكوك، في حين تعمل خزانة ماليزيا بيرهاد كوكيل استثماري مسؤول عن استثمار العائدات، وقد وفر هذا الإطار الأساس لتوجيه الأموال نحو مشاريع مسؤولية اجتماعية، مثل تحسين الوصول إلى التعليم في ماليزيا.

2.2.3 الهيكلية المقترحة لصكوك الأثر الاجتماعي

تتضمن عقود الأثر الاجتماعي عادةً شراكة بين منظمة غير حكومية ومستثمرين، وتستفيد المنظمة غير الحكومية من خبرتها في تقديم الخدمات العامة، بينما يقدم المستثمرون التمويل لمشاريع محددة، ويحصل المستثمرون على عائد على استثماراتهم إذا حقق المشروع أهدافاً محددة مسبقاً؛ على سبيل المثال، إذا كانت إحدى المنظمات غير الحكومية توفر الغذاء والمأوى للأفراد المشردين أثناء الطقس البارد، فقد يحصل المستثمرون على ربح بنسبة 3% فقط إذا نجح البرنامج في خدمة 100000 شخص، وفي حالات الأداء المتفوق، قد يحصل المستثمرون على عائد إضافي، في حين أن الأداء الضعيف قد يؤدي إلى عائد أقل.

ومن منظور الشريعة الإسلامية، يتم تشجيع الشراكات التي تهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية والرفاهية داخل المجتمعات الإسلامية؛ ومع ذلك، فإن نوع العقد المستخدم لتمويل مثل هذه البرامج أمر بالغ الأهمية، ففي هيكلية سندات الأثر الاجتماعي SIB التقليدية، يتم استخدام أدوات نموذج الدخل الثابت بشكل شائع، وتضمن هذه الأدوات أصل المبلغ وعائدًا ثابتًا للمستثمرين، وهو ما قد يشتمل على فوائد ربوية، ويحرم الإسلام بشدة الاستثمارات ذات العائد الثابت مع رأس المال المضمون، لأنها تنطوي بطبيعتها على الربا المحرم شرعاً.

ويلتزم التمويل الإسلامي بمبدأ أن المعاملات يجب أن تنطوي على عنصر المخاطرة، كما جاء في القاعدة الفقهية "الغرم بالغنم"، والتي تترجم إلى "الربح مع المخاطرة"، ولا يتوافق الشكل التقليدي لعقود الأثر الاجتماعي، ذات العائدات المضمونة ورأس المال، مع هذا المبدأ ويعتبر غير مسموح به في التمويل الإسلامي، ولجعل عقود الأثر الاجتماعي متوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي، نقترح نموذجاً تعمل فيه الوكالات المرتبطة بالحكومة كطرف ضامن للعملية كطرف ثالث، ويمكن أن يساعد ضمان الطرف الثالث هذا في معالجة مسألة العوائد الثابتة مع ضمان رأس المال ومواءمة هيكل شراكة الأثر الاجتماعي مع مبادئ التمويل الإسلامي، مما يجعله نهجاً أكثر قبولاً ومتوافقاً مع الشريعة الإسلامية، يمكن أن تعتمد صكوك الأثر الاجتماعي (SIS) على عقد المضاربة، حيث يقوم المستثمرون (رب المال) بتوفير رأس المال، وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور رواد الأعمال (المضارب) المسؤولين عن إدارة رأس المال، ويتم تقاسم أي أرباح ناتجة عن رأس المال بين المستثمرين والمنظمات غير الحكومية وفقاً لنسبة تقاسم الأرباح المتفق عليها بشكل متبادل (PSR). ومع ذلك، يتحمل المستثمرون عادةً الخسائر المالية، بشرط ألا تكون هذه الخسائر ناجمة عن سوء السلوك (التعدي)، أو الإهمال، أو مخالفة الشروط المحددة من قبل المنظمات المضاربة.

إن اختيار عقد المضاربة لتنفيذ صكوك الأثر الاجتماعي له ما يبرره من خلال ميزاته الأصلية، حيث تُعرف العقود القائمة على المضاربة بتخفيف مشاكل المخاطر الأخلاقية المرتبطة عادةً بالتمويل الاجتماعي، مثل سندات الأثر الاجتماعي (SIBs) وصكوك الأثر الاجتماعي SIS، لأنه عندما يعتمد أداء المشروع على جهود الوكيل، المنظمات غير الحكومية المحلية، في هذه الحالة، تميل مشكلات عدم تناسق المعلومات إلى الانخفاض، ويتحسن هذا الوضع بشكل أكبر عندما يهدف المشروع إلى توفير فوائد اجتماعية واقتصادية للمجتمعات الإسلامية، حيث أن القيم الإسلامية مثل العدالة والمساواة والحقيقة والثقة والمسؤولية هي دوافع جوهرية لتنفيذ مثل هذه الأدوات المالية، وتطبيق هذا المفهوم على الحالة المطروحة، سيتم إبرام عقد بين المستثمرين ومنظمات غير حكومية بموجب نموذج المضاربة، سيكون هدف المشروع هو توفير الخدمات العامة الاجتماعية للمواطنين المستهدفين، مع أهداف ونتائج واضحة.

كما أن هناك جانب آخر مهم يجب معالجته وهو تحديد أهداف الخدمة لعقد المضاربة لتحديد قيمة الربح أو الخسارة التي سيتم تقاسمها بموجب العقد، ففي كثير من الحالات، قد لا تحقق مشاريع القطاع العام أرباحاً اقتصادية مباشرة؛ على سبيل المثال، يتطلب بناء مدرسة في قرية تكاليف مثل نفقات البناء والمواد والأجور وما إلى ذلك، ومع ذلك، قد يكون قياس الربح الاقتصادي المباشر أمراً صعباً، خاصة عند توفير الخدمات العامة الحيوية التي لا تولد عوائد اقتصادية، عادةً لا يتم توفير هذه الخدمات الأساسية من قبل القطاع الخاص بسبب نقص حوافز الربح، وقد تشكل مشاركة القطاع الخاص مخاطر على المجتمعات التي تستهدفها هذه الخدمات، ولذا فإن عقود المضاربة يمكن أن تكون إطاراً مناسباً لهيكل صكوك الأثر الاجتماعي، بما يتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي مع معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وقدرتها على التخفيف من قضايا المخاطر الأخلاقية ومواءمة القيم الإسلامية مع مبادرات التأثير الاجتماعي تجعلها خياراً مناسباً لتمويل المشاريع التي تعطي الأولوية لرفاهية المجتمعات، كما يظل تحديد الأهداف الخدمية لهذه العقود جانباً بالغ الأهمية لضمان استمراريته وفعاليتها.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن دمج الشروط اللازمة لوضع نموذج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقائم على المضاربة لصكوك الأثر الاجتماعي، مهياً لمواجهة التحديات المرتبطة بتقييم الكفاءة والنتائج داخل القطاع العام، وهي تلتزم بمبادئ التمويل الإسلامي مع تقديم نهج مبتكر لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية من خلال صكوك الأثر الاجتماعي SIS.

وتبدأ عملية إصدار SIS بتحديد المشاريع الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها المحتمل على المجتمع، ومن الممكن أن تشمل هذه المشاريع مجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك بناء المستشفيات والمدارس ودور الأيتام ومرافق رعاية المسنين، وبرامج لدعم اللاجئين، سيتم البدء في إصدار SIS إما عن طريق الثقة العامة أو وكالة حكومية مركزية، اعتماداً على الإطار التنظيمي المحدد في السعودية، تم توضيح العملية التفصيلية لإصدار صكوك التأثير الاجتماعي على النحو التالي:

1 إنشاء صندوق ائتمان:

تتضمن الخطوة الأولى إنشاء كيان ائتماني، اعتماداً على الإطار القانوني السعودي الذي يتم فيه إصدار صكوك الأثر الاجتماعي؛ وفي بعض البلدان، مثل فرنسا، قد تحل الكيانات المخصصة محل كيانات الائتمان، التي تعمل نيابة عن حاملي الصكوك، ومن المهم ملاحظة أن إجراءات إنشاء هذا الكيان قد تختلف وفقاً للنظام القانوني المحدد لكل بلد.

2 عقد الوصي:

سيدخل الأمناء، الذين يمثلون الصندوق الاستثماري، في اتفاقية ثقة مع الوكالة الحكومية المسؤولة عن الإشراف على مبادرات صكوك الأثر الاجتماعي، ويجب أن تحافظ هذه الجهة الحكومية على استقلالها عن السلطة التنفيذية وأية جهات أخرى تنشأ لهذا الغرض.

3 عقد المضاربة:

ستبرم الجهة الحكومية عقد مضاربة مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع الاجتماعي الممول عبر صكوك الأثر الاجتماعي.

4 إصدار الصكوك:

تتولى الجهة الحكومية المسؤولة عن إصدارات الصكوك والسندات بإصدار الصكوك بعد تحديد المشروع ورأس المال المطلوب لتمويله.

5 صرف الأموال:

يتم صرف العائدات الناتجة عن إصدار الصكوك، والتي جمعها القيم، إلى المنظمة غير الحكومية باعتبارها المضارب وفقاً لجدول زمني محدد مسبقاً بناءً على احتياجات المشروع.

6 تنفيذ المشروع:

ستقوم المنظمة غير الحكومية المختارة بعد ذلك بتنفيذ المشروع الاجتماعي وفقاً لمواصفات فنية محددة جيداً لضمان سير المشروع دون أي مخالفات أو تأخير.

دراسة النتائج:

7

بعد الانتهاء من المشروع، سيقوم فريق مستقل من الخبراء بإجراء دراسة نتائج لتقييم ما إذا كان المشروع قد حقق أهدافه المقصودة، بما في ذلك الكفاءة الاقتصادية، وفي حال حقق المشروع أهدافه، سيتم توزيع العوائد على حملة الصكوك من قبل الجهة الحكومية.

طريقة الضمان:

8

لتعزيز الهيكل بشكل أكبر، يمكن تقديم طريقة الضمان المعتمدة، حيث يمكن للضامن أو مجموعة الضامين تقديم ضمان غير مشروط وغير قابل للإلغاء، لصالح أمناء الصكوك نيابة عن حامليها، وتعمل آلية الضمان على تأمين الالتزامات المالية للجهة الحكومية.

هيئة التدقيق:

9

يمكن تعيين هيئة التدقيق إما من قبل الأمناء أو السلطة التشريعية في البلاد لضمان الشفافية في الجوانب المالية والتشغيلية لجهة إصدار صكوك الأثر الاجتماعي.

والهدف النهائي لهذه العملية هو تحسين توزيع الموارد والمسؤوليات بين الدولة والكيانات الخاصة، ومن المتوقع أن يؤدي هذا النهج التعاوني إلى تعزيز جودة الخدمات الاجتماعية بشكل كبير والمساهمة في التنمية البشرية داخل المجتمعات، ومن خلال الجمع بين مبادئ التمويل الإسلامي وإدارة المشاريع بكفاءة وشفافية، يهدف النموذج المقترح لصكوك الأثر الاجتماعي إلى معالجة التحديات الاجتماعية بفعالية مع تعزيز النمو الاقتصادي.



تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لنموذج سندات الأثر الاجتماعي في أنه يسمح للجمعيات الخيرية والمنظمات بتبني نهج "الصندوق الأسود"، مما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات التي تعتقد أنها ستعمل بشكل أفضل لمشاريعها، ومع ذلك، يمكن أن تشكل هذه المرونة أيضًا تحديًا أمام عقود الأثر الاجتماعي، وقد تؤدي آليات الإدارة الضعيفة والخبرة المحدودة داخل هذه المنظمات إلى نتائج غير مواتية؛ وللتخفيف من هذه المخاطر، ينبغي للوكالات الحكومية أن تلعب دورًا رقابيًا وتنظيميًا لضمان استخدام الأموال بكفاءة، ويتوافق هذا النهج مع التكلفة الذي يركز على النتائج، حيث تمتلك المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان رؤى قيمة في معالجة القضايا الاجتماعية في العالم الحقيقي؛ ومع ذلك، فإن متطلبات المراقبة الصارمة والإجراءات التشغيلية المعمول بها يمكن أن تؤدي إلى تكاليف المعاملات التي قد تعيق التنفيذ الفعال لعقود الأثر الاجتماعي.

هناك تحدٍ آخر يواجه تنفيذ صكوك الأثر الاجتماعي (SIS) في الدول الإسلامية، وهو ينبع من غياب إطار الدولة القوي للإدارة العامة الفعالة، تشير الدراسات إلى أن الحكومات قد تعطي الأولوية لمصالحها الذاتية على الإدارة الخيرية، مع التركيز على أهمية الإدارة العامة الفعالة المشابهة للمنظمات الخاصة، وتتوافق SIS مع أهداف تعزيز الإدارة العامة، بما في ذلك التصنيف، والمنافسة، والتحفيز، على النحو المقترح في هذه الدراسة؛ ومع ذلك، لا تزال العديد من الدول الإسلامية تعتمد على الأدوات والأساليب الكينزية التقليدية وتدخل الدولة الشديد في إدارة المالية العامة، مما يعيق التبني الواسع النطاق لصكوك الأثر الاجتماعي، ويثير هذا التحدي مخاوف بشأن تمويل وخصخصة السياسات الاجتماعية والعامة، مما قد يحد من حقوق المواطنين كمستخدمين للخدمات وأعضاء في نظام سياسي؛ ومع ذلك، من خلال إشراك المستثمرين في هيكل صكوك الأثر الاجتماعي، يمكن التخفيف من هذه المشكلة، حيث إن حافز المستثمرين ضمن نطاق هذه الصكوك، مدفوعًا بالتزاماتهم الدينية تجاه مجتمعاتهم، يتوافق بطبيعة الحال مع الرفاهية الأوسع للمجتمعات الإسلامية.

أحد الأسباب المهمة وراء الاعتماد المحدود للصكوك الاجتماعية، بما في ذلك صكوك الأثر الاجتماعي وصكوك SRI، في جميع أنحاء العالم الإسلامي هو الطبيعة المركزية لعملية الإصدار، حيث تلعب الوكالات الحكومية دورًا حيويًا في النموذج؛ ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن البدء في عملية الإصدار يجب أن يركز على المنظمات والشركات غير الحكومية المحلية، وتمتلك هذه المنظمات فهمًا عميقًا للتحديات الاجتماعية التي تنفرد بها مناطقها، مما يجعلها مناسبة تمامًا لدفع تنفيذ مبادرات الصكوك الاجتماعية.

ويؤكد السياق العالمي الحالي الحاجة الملحة المتزايدة للانتقال نحو نموذج اقتصادي مسؤول اجتماعيًا، ويبدو أن الهيكل المقترح لصكوك الأثر الاجتماعي (SIS) يقدم طلاً مثاليًا لهذه القضية الملحة، ويعالجها بطريقة يمكن أن تلبي في نفس الوقت الاحتياجات الاجتماعية وتخفف القيود على ميزانيات الدولة، ويعمل هذا النهج المبتكر على تحويل الأدوات المالية من كونها مدفوعة بالربح فقط، كما يتم تقييمها غالبًا من خلال مقاييس مثل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، إلى أدوات تعمل على تنسيق المسؤولية الاجتماعية مع توليد الأرباح؛ في جوهر الأمر، يمكن أن يؤدي اعتماد وتوحيد الصكوك الإسلامية إلى تحول في طريقة هيكلة الأدوات المالية واستخدامها، من خلال إعطاء الأولوية لكل من المسؤولية الاجتماعية والربحية، تقدم صكوك الأثر الاجتماعي أداة قوية لمعالجة التحديات المجتمعية الملحة مع الحفاظ على مبادئ التمويل الإسلامي.

3.3 صناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة

في حين أن صكوك الأثر الاجتماعي (SIS) تتمتع بإمكانات قوية كأداة قيمة، إلا أنها لا تزال جديدة نسبيًا وتتطلب المزيد من التوسع والهيكلية لتحقيق قوتها الكاملة، وفي إطار السعي لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، يمكن لأدوات مالية إسلامية أخرى أن تلعب أيضًا أدوارًا مهمة، إحدى هذه الأدوات هي الزكاة، التي تمثل التزامًا سنويًا بالصدقة والعطاء، وتتمتع الزكاة بالقدرة على إحداث تأثير كبير على الحد من الفقر والوقاية منه من خلال إعادة توزيع الثروة على جميع شرائح المجتمع، وتشير التقديرات إلى أن القيمة العالمية للزكاة وحدها تتراوح بين 200 مليار دولار أمريكي إلى 1 تريليون دولار أمريكي سنويًا.

وتشير التقديرات إلى أن
القيمة العالمية للزكاة وحدها تتراوح بين

200 مليار
دولار أمريكي إلى 1
تريليون
دولار أمريكي سنويًا



وبعيدًا عن التوزيع التقليدي، يتم توظيف الزكاة بشكل مبتكر في عدة مؤسسات متخصصة في الزكاة، ويمكن إعتماد صناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة في المملكة العربية السعودية، حيث تقدم الدعم المالي للمؤسسات الاجتماعية التي تتوافق مع القيم الإسلامية، وتمكّن هذه الصناديق رواد الأعمال من إطلاق مشاريع مؤثرة مع الحفاظ على طبيعة تمويلهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ علاوة على ذلك، تم إنشاء أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتوجيه الزكاة نحو مشاريع التنمية المستدامة، مثل مبادرات الطاقة المتجددة، والبرامج التعليمية، ومشاريع الرعاية الصحية، وأحد الأمثلة البارزة على مبادرة التمويل الاجتماعي الناجحة هو مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتمويل أساسي من الزكاة والتبرعات الخيرية، حيث كان ولا يزال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في طليعة تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث ليس فقط داخل المملكة العربية السعودية ولكن أيضًا على نطاق عالمي. وهو يجسد كيف يمكن استخدام الزكاة بكفاءة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكاناتها غير العادية، لم يتم تسخير الزكاة بالكامل بعد، حتى في أكبر البلدان ذات الأغلبية المسلمة في العالم، ويظل التبرع غير الرسمي للزكاة أكبر من المساهمات المقدمة من خلال المنظمات الإسلامية الرسمية، ولإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للزكاة، يمكن دمجها مع مصادر أخرى للتمويل الإسلامي لدعم المؤسسات الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأدوات والآليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك:

أ إعادة توزيع الثروة:

يمكن استخدام الزكاة والصدقات لإعادة توزيع الثروة داخل المجتمع. ويمكن لهذه الأدوات المالية معالجة عدم المساواة في الدخل وتوفير الدعم المالي للمحتاجين.

ب التمويل القائم على تقاسم المخاطر:

باستخدام مبادئ تقاسم المخاطر، يمكن للتمويل الإسلامي أن يدعم مبادرات التمويل الأصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويعزز هذا النهج النمو الاقتصادي والشمول المالي من خلال توفير التمويل للشركات التي قد تواجه عوائق في الوصول إلى التمويل التقليدي.

في سياق الاستثمار الاجتماعي، يمكن لصناديق الاستثمار الاجتماعي أن تتولى جزءًا من مهام إدارة جمع الزكاة وتوزيعها من خلال صندوق الزكاة المركزي، يلعب صندوق الاستثمار الاجتماعي الزكوي دورًا محوريًا في جمع الزكاة من الأفراد والمنظمات، مما يضمن توزيعها على المستحقين وفق مشاريع ذات أثر اجتماعي بما يخدم الصالح العام ويتوافق مع المبادئ الإسلامية ومقاصد الزكاة الشرعية، كما يمكن لمقاييس الأثر الاجتماعي أن تضمن شفافية ومراقبة صناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة، وتعزيز الكفاءة في تخصيص الأموال، ورفع الوعي بين الجمهور حول تأثير مساهماتهم الزكوية.

إحدى المنظمات الجديرة بالملاحظة والتي نجحت في الاستفادة من الزكاة من أجل التأثير الاجتماعي عالمياً هي "بيت الزكاة" الكويتي، ومن خلال المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وبيانات التأثير القابلة للقياس، فمن الواضح أن بيت الزكاة يجمع أموال الزكاة ويوزعها بكفاءة، من خلال اعتماد مشاريع الاستثمار الاجتماعي لتوجيه هذه الموارد إلى برامج التخفيف من حدة الفقر، ومبادرات الرعاية الصحية، والمشاريع التعليمية، مما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المهمشة المستهدفة من هذه البرامج داخل الكويت وخارجها.



هيئة حكومية مستقلة
DEPENDENT GOVT. AUTHORITY
دولة الكويت

42
منذ 1982
42 عاماً
في خدمة المجتمع
وتنميته ..

ذكرى مرور 42 عاماً على تأسيس بيت الزكاة الكويتي



ZAKATHOUSE.ORG.KW

ZAKATHOUSE

إن تكامل هذه الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا يتوافق مع المبادئ الإسلامية فحسب، بل يقدم أيضًا نهجًا شاملاً لمعالجة التحديات المجتمعية، ومن خلال الجمع بين قوة نظام المعلومات الذكية والزكاة وغير ذلك من آليات التمويل الإسلامي، يصبح من الممكن وضع استراتيجية شاملة لتعزيز التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وتعزيز الشمول المالي داخل المجتمعات الإسلامية وخارجها.



3.4 الصكوك الوقفية لتمويل مشاريع ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي

الوقف مفهوم متجذر بعمق في تاريخ المملكة العربية السعودية، وهو ينطوي على تخصيص الأصول، مثل الأراضي أو المباني أو الموارد المالية النقدية للأغراض الخيرية على وجه التأييد، وهذا يضمن أن الأصول تولد فوائد مستمرة للمجتمع، ولذا فإن إمكانات الوقف لإحداث تأثير اجتماعي طويل المدى هائلة، وتتمتع المملكة العربية السعودية بتقاليد ثرية في أنواع مختلفة من الوقف، بما في ذلك الوقف التعليمي، الذي يدعم المدارس والجامعات، ووقف الرعاية الصحية، المخصص للمستشفيات والمرافق الطبية، ويساهم كل نوع من أنواع الوقف بشكل فريد في التنمية الاجتماعية للبلاد.

ومن المشاريع الوقفية النموذجية في المملكة العربية السعودية "جامعة الملك عبد العزيز" التي تأسست من خلال الأصل الوقفي. ومن خلال دراسة الوقف الاسلامي وتأثيره على التعليم والبحث، يصبح من الواضح أن الوقف لعب دوراً حاسماً في تعزيز التميز الأكاديمي، وتخريج خريجين من ذوي المهارات العالية، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة في البلاد؛ كما أنشأت مؤسسة الوليد للإنسانية، التي أسسها الأمير الوليد بن طلال، صناديق استثمارية وقفية مخصصة للتعليم والرعاية الصحية، وتستخدم هذه الأموال الدخل الناتج عن الأوقاف لدعم تطوير المدارس والمستشفيات والمؤسسات البحثية، مما يساهم في النمو المستدام لهذه القطاعات.

أما الصكوك فهي أدوات مالية إسلامية تشبه السندات التقليدية ولكنها تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهي توفر إمكانات كبيرة لحشد الأموال لمشاريع البنية التحتية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية مع الالتزام بإرشادات التمويل الإسلامي، ترتبط أنواع مختلفة من الصكوك بالاستثمار الاجتماعي، بما في ذلك صكوك الاستثمار وصكوك بيع السلم (صكوك البيع الآجل)، ويمكن استخدام هذه الأدوات لتمويل مجموعة واسعة من المشاريع الاجتماعية، من مبادرات الإسكان الاجتماعي إلى مشاريع الطاقة المتجددة، وقد نجحت المملكة العربية السعودية في استخدام الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية، على سبيل المثال، تم إصدار سندات الصكوك لدعم بناء وحدات الإسكان الاجتماعي، مما يضمن توفير السكن بأسعار معقولة للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، كما تم تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية، من خلال إصدارات الصكوك، مما يساهم في التنمية المستدامة.

وفي حين أن الصكوك تحمل إمكانات هائلة، إلا أن هناك تحديات مثل التعقيدات التنظيمية وقضايا السيولة في السوق الثانوية. ومع ذلك، يتم استكشاف الحلول الناشئة مثل منصات الصكوك القائمة على تقنية البلوك تشين لمعالجة هذه التحديات، مما يجعل الصكوك أداة أكثر جاذبية للاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

ولحل هذه التحديات ولتعزيز الأثر الاجتماعي لأصول الوقف، بدأت الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية جهود تحديث آليات وأدوات الوقف من خلال إنشاء الصناديق الاستثمارية الوقفية لتحسين العوائد الناتجة عن أصول الوقف، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للأنشطة الخيرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن إصدار سندات الصكوك الوقفية يجذب الاستثمارات لمختلف مشاريع التنمية الاجتماعية مع الحفاظ على الطبيعة الخيرية للأصول.

وتكمن إحدى الفوائد الكبيرة للوقف في قدرته على تحفيز تطوير سوق رأس المال الاجتماعي، والذي يمكن بدوره أن يحفز زيادة الاستثمار الاجتماعي، لأنه عندما يقوم الأفراد أو المنظمات بإنشاء أصول وقفية أو وقف نقدي، فإنهم يساهمون في إنشاء نظام بيئي مالي يعطي الأولوية لتحسين المجتمع، وهذا في جوهره، يحول العمل الخيري إلى أداة مالية مستدامة قادرة على تلبية الاحتياجات المجتمعية المختلفة، علاوة على ذلك، تعد مبادرات الوقف بمثابة أداة قوية لرفع مستوى الوعي بين الأفراد المقتدرين ماليًا حول مسؤولياتهم تجاه التنمية الاجتماعية، ومن خلال توجيه ثرواتهم إلى القضايا الخيرية والدينية، يشارك هؤلاء الأفراد بنشاط في الجهود المبذولة للارتقاء بمجتمعاتهم، ولا يؤدي هذا إلى إعادة توزيع الثروة فحسب، بل يعزز أيضًا الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بين الواقفين والشمول المالي بين المستفيدين، وهناك جانب آخر جدير بالملاحظة للوقف وهو قدرته على تعزيز التكامل بين أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، ومن خلال إنشاء الأوقاف الخيرية، تستطيع المجتمعات إنشاء شبكات أمان للمحتاجين، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وزيادة فعالية برامج الرعاية الاجتماعية. يمكن أن يؤدي هذا التكامل إلى مجتمع أكثر تماسكًا وتعاطفًا.

كما إن دمج نماذج التمويل القائمة على الوقف مع نماذج الصكوك الإسلامية، يمكن أن يكون له تأثير عميق على التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاقتصادية، ويمكن لهذه النماذج المبتكرة أن تعمل كمحفز للمؤسسات ذات التأثير الاجتماعي من خلال الاستفادة من التمويل الخاص عبر أدوات مثل الوقف والصكوك، باعتبارها أدوات مالية تمنح ملكية جزئية في الأصول الأساسية بما يتناسب مع قيمتها، لديها القدرة على إطلاق العنان لاستثمارات خاصة كبيرة لتطوير البنية التحتية الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، وخاصة في المناطق التي تنشأ فيها مؤسسات ذات تأثير اجتماعي، ويخلق هذا النهج بيئة اقتصادية محلية مواتية لنمو ونجاح مثل هذه المؤسسات.

إحدى الطرق المبتكرة لتنفيذ هذا المفهوم هي استخدام أراضي الوقف باعتبارها الأصول الأساسية لإصدار الصكوك، ويعمل هذا النهج على مواءمة المصالح المالية مع الأهداف الخيرية، حيث يمكن إعادة استثمار العائدات الناتجة عن الصكوك في تعزيز القضايا الاجتماعية أو تمويل مشاريع الاستثمار الاجتماعي من خلال التمويل الأصغر الإسلامي، ويرتبط إصدار الصكوك عادةً بأغراض التمويل العامة أو تمويل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، بما في ذلك محطات الطاقة والموانئ والمطارات والمستشفيات والطرق ذات الرسوم وغيرها من مشاريع البنى التحتية، ومن خلال الجمع بين مبادئ الوقف والصكوك، تستطيع هيئات التمويل الوقفية وشركات الاستثمار الاجتماعي تسخير قوة التمويل الوقفية عبر الصكوك لدفع التنمية المستدامة، مع الالتزام في الوقت نفسه بقيمها الدينية والخيرية، ولذا يمثل دمج الوقف والصكوك فرصة فريدة لسد الفجوة بين العمل الخيري والتمويل، وتمكين المجتمعات من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة مع الحفاظ على قيمها ومبادئها الأساسية؛ وهذا النهج المبتكر لا يعزز التنمية الاجتماعية فحسب، بل يعزز أيضًا الاستدامة المالية والنمو الشامل.



3.5 التمويل الإسلامي المصغر

التمويل الإسلامي المصغر هو نموذج للخدمات المالية يعتمد على الشريعة الإسلامية وفق مبادئ تقديم القروض الصغيرة والخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة، ويهدف هذا النهج إلى تمكين المجتمعات المهمشة مع تعزيز الشمول المالي في المجتمعات الإسلامية، وقد لعب التمويل الإسلامي دورًا محوريًا في تعزيز الاندماج الاجتماعي ووفر فرصًا مالية للأفراد الذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، وخاصة النساء ورجال الأعمال الاجتماعيين في المجتمعات الأقل حظًا.

لعبت مؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل البركة للتمويل المصغر وأخواتها دورًا فعالًا في دعم المشاريع الاجتماعية الصغيرة والمجتمعات المهمشة في المملكة العربية السعودية، وتقدم هذه المؤسسات مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة لعملائها، كما أدى قسم التمويل المتناهي الصغر في البنك الإسلامي للتنمية، دورًا حاسمًا في دعم المشاريع الاجتماعية الصغيرة ورائدات الأعمال، وتوفر هذه المؤسسات إمكانية الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية للأفراد الذين قد لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، ويكشف قياس الأثر الاجتماعي للتمويل الأصغر الإسلامي في المملكة العربية السعودية عن تقدم كبير في الحد من الفقر، وتمكين المرأة، وتنمية المجتمع، ومع ذلك، يجب معالجة التحديات مثل محدودية المعرفة المالية والوصول إلى التكنولوجيا لزيادة تعزيز فعالية التمويل الأصغر الإسلامي في المملكة.

فالتنمية الإسلامية المصغر يعد بمثابة أداة حاسمة في معالجة مشاكل عدم الشمول المالي الذي يعاني منه الأفراد الأكثر حرمانًا والذين غالبًا ما يتم تهملهم من قبل الأنظمة المصرفية التقليدية، ويدور هذا النهج حول إنشاء ونمو مؤسسات الاستثمار الاجتماعي عبر التمويل المصغر، مما يوفر وسيلة بديلة للأسر ذات الدخل المنخفض للشروع في أنشطة مدرة للدخل، وتجميع الأصول، وفي نهاية المطاف تعزيز رفاهيتها الاجتماعية والاقتصادية، ومن المثير للاهتمام أن مبادئ التمويل الإسلامي تتوافق بسلاسة مع أهداف التمويل المصغر، لأنها متجذرة في مفاهيم التضامن الاجتماعي والمساواة، ويؤكد هذا التوافق على قدرة التمويل الإسلامي على تقديم نهج قائم على أسس أخلاقية لمعالجة قضايا الشمول المالي. وتعمل الأدوات المالية الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة، على تعزيز نموذج تقاسم الأرباح والخسائر الذي يتناقض بشكل صارخ مع التمويل التقليدي القائم على الفائدة، ويتميز التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بتقديم عقود بدون فوائد ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توفر هذه العقود دعمًا حيويًا للفئات الأقل حظًا من خلال تسهيل الأنشطة الإنتاجية، وزيادة الدخل، وتشجيع الادخار، وتعزيز تراكم رأس المال داخل المجتمعات المحرومة، وهناك ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل الإسلامي المصغر:

●●● ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل الاسلامي المصغر:

1 التبرعات:

تعتمد على التبرع، ويمكن أن تشمل الزكاة، والصدقات التطوعية، والأوقاف المخصصة لأغراض دينية أو خيرية، والهبات، وتلعب كل هذه الأدوات التبرعية دوراً محورياً في توفير رأس المال الأولي لمؤسسات التمويل المصغر ودعم جهودها التوعوية لتمويل شركات الاستثمار الاجتماعي

2 الودائع:

غالباً ما تقدم مؤسسات التمويل المصغر الإسلامية منتجات مالية مثل الوديعة والقرض الحسن تسمح هذه المنتجات للأفراد بإيداع الأموال والوصول إليها بطريقة تتفق مع المبادئ الإسلامية، مع كون القرض الحسن ذا قيمة خاصة لأنه يوفر قروضاً بدون فوائد للمحتاجين من خلال مشاريع الأثر الاجتماعي.

3 حقوق الملكية:

تعتبر نماذج التمويل القائمة على حقوق الملكية ضرورية في التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، وتشمل المضاربة (شراكة يقدم فيها أحد الطرفين رأس المال، ويقدم الآخر الخبرة) والمشاركة (شراكة يساهم فيها الطرفان برأس المال)، وتمكن هذه الترتيبات القائمة على الأسهم مؤسسات التمويل المصغر من تعبئة الموارد بشكل فعال لصالح مؤسسات الاستثمار الاجتماعي.

يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية الحصول على الأموال لدعم مشاريع الاستثمار المؤثر اجتماعياً بطرق مختلفة. على سبيل المثال، جمع الزكاة والصدقات من أفراد المجتمع وإعادة توزيع هذه الأموال على المؤهلين لتلقيها عبر مشاريع التمكين والاستثمار الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم تقديم منتجات تمويل القرض الحسن لتقديم قروض بدون فائدة للفئات المستهدفة من مشاريع الأثر الاجتماعي، ومن الممكن أيضاً لمؤسسات ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي من قوة وفعالية التمويل الجماعي الإسلامي، والذي يستلزم الحصول على مساهمات صغيرة من عدد كبير من الناس من خلال منصات على الإنترنت، وكل ذلك بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ حيث إن التمويل الجماعي الإسلامي، الذي يتميز بفعاليته من حيث التكلفة، يوفر وسيلة جذابة لتمويل الأسهم التي تلتزم بالمبادئ الإسلامية، ويمكن لهذا الشكل من التمويل أن يوسع نطاق وصول رواد الأعمال والمستثمرين الاجتماعيين إلى رأس المال بشكل كبير، ويسهل تعبئة الموارد لمختلف مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الأثر الاجتماعي؛ ففي جوهر الأمر، فإن التقارب بين التمويل الإسلامي والتمويل المصغر لا يوفر إطاراً مالياً أخلاقياً وعادلاً فحسب، بل يعمل أيضاً على تمكين المجتمعات المهمشة من التحرر من دائرة الفقر من خلال تعزيز ريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي والشمول المالي والتنمية الاقتصادية.

وتسلط هذه الاستكشافات التفصيلية لكل أداة من أدوات التمويل الاجتماعي الضوء على قدرتها على إحداث أثر اجتماعي إيجابي في سياق المملكة العربية السعودية، وتوفر الأمثلة المحددة ودراسات الحالة فهماً شاملاً لكيفية تطبيق هذه الأدوات وتأثيرها على المجتمع وفرص تحقيق المزيد من النمو والابتكار في مجال التمويل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.



الخاتمة

شهد قطاع التمويل الاجتماعي تحولاً جذرياً مع ظهور وتطبيق أدوات مبتكرة مصممة لدعم ريادة الأعمال ومشاريع الاستثمار الاجتماعي، تناول هذا البحث جوانب مختلفة من التمويل الاجتماعي، واستكشف أدوات مثل سندات الأثر الاجتماعي (SIBs)، ورأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC)، والتمويل الجماعي، وصكوك التأثير الاجتماعي، وصكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI)، وصناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة، وصكوك الوقف، والتمويل الإسلامي المصغر.

وقد كشف فحص سندات الأثر الاجتماعي عن قدرتها على مواءمة حوافز المستثمرين مع النتائج الاجتماعية، وبالتالي خلق نموذج ديناميكي لتمويل المشاريع ذات التأثير الاجتماعي القابل للقياس، وتوضح هيكله عقود الأثر الاجتماعي، التي تم تسليط الضوء عليها في هذه الورقة، أهمية التصميم الدقيق لضمان الفعالية والمساءلة في تحقيق الأهداف الاجتماعية المحددة مسبقاً، كما أثبت رأس المال الاستثماري الاجتماعي (SVC)، الذي تم استكشافه في هذا البحث، دوره كأداة استثمارية استراتيجية قادرة على رعاية المؤسسات الاجتماعية، يؤكد منطق الاستثمار وطبيعة المستثمر في رأس المال الاستثماري الاجتماعي على أهمية العلاقة التكافلية بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الاجتماعية، مما يعزز المشاريع المستدامة والمؤثرة.

كما برز التمويل الجماعي، بنماذجه المتنوعة بما في ذلك التمويل الجماعي القائم على المكافآت، وعلى حقوق الملكية، وعلى التبرعات، باعتبارها أدوات فاعلة في التمويل الاجتماعي لدعم مشاريع الاستثمار الاجتماعي، ويسلط هذا البحث الضوء على الديناميكيات المتشابهة للتمويل الجماعي وريادة الأعمال والاستثمار الاجتماعي، ويصور التمويل الجماعي كمحفز للابتكار والمشاركة المجتمعية، كما تم استكشاف صكوك التأثير الاجتماعي، وصكوك الاستثمار المسؤول اجتماعياً، وصناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة، وصكوك الوقف، كأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية يمكنها تعبئة الأموال لمشاريع مؤثرة، وتؤكد الهيكله المقترحة لهذه الأدوات قدرتها على التكيف لتلبية المتطلبات الفريدة للاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، ويبرز البحث أيضاً إمكانات صناديق الاستثمار الاجتماعي القائمة على الزكاة، مع التركيز على دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي ودعم مبادرات ريادة الأعمال على مستوى أكثر شمولاً وأثراً.

ولذا فإن هذا الاستكشاف الشامل لأدوات التمويل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية يؤكد الطبيعة المتنوعة والتكيفية لهذه الأدوات، وتؤكد النتائج أيضاً على قدرة هذه الأدوات ليس فقط على جذب رأس المال، بل أيضاً على مواءمة الأهداف المالية مع التأثير الاجتماعي، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة لمشاريع ريادة الأعمال ومشاريع الاستثمار الاجتماعي في المملكة، وتمهد دراسات وأبحاث أدوات التمويل الاجتماعي واعتمادها، الطريق لنظام مالي أكثر شمولاً وواعياً اجتماعياً في المملكة العربية السعودية، مما يضع المملكة في طليعة الأساليب المبتكرة لتمويل المشاريع التي تتجاوز مجرد المكاسب الاقتصادية لتقدم مساهمات ذات أثر ومعنى قيمي للمجتمع.

المصادر والمراجع

- 1▶ اليزيدي، & رزق الله. (2022). دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية (دراسة ميدانية علي عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة). المجلة العربية للإدارة، ص 15.
- 2▶ الفقير، ذ. غ. ص.، & ذهبية غانم صالح. (2023). متطلبات الارتقاء بريادة الأعمال داخل مؤسسات التعليم بالمملكة العربية السعودية على ضوء خبرات بعض الدول. مجلة كلية التربية بالمنصورة، 123(2)، 699-712.
- 3▶ Biancone, P., & MOHAMED RADWAN AHMED SALEM, M. (2019). Social finance and financing social enterprises: an Islamic finance prospective. European Journal of Islamic Finance, 1-7.
- 4▶ Natile, S. (2020). Digital finance inclusion and the mobile money "social" enterprise. Historical Social Research/Historische Sozialforschung, 45(3), 74-94.
- 5▶ <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/fintechsaudi/>
- 6▶ ناتالي، فوستير، سجين، أيمن أمين، الأمم المتحدة، & المملكة العربية السعودية. (2021). دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030 Impact, Social, and INVESTMENT TASKFORCE. "Impact investment: The invisible heart of markets." (2014).
- 7▶ Lall, S. A. (2019). From legitimacy to learning: How impact measurement perceptions and practices evolve in social enterprise-social finance organization relationships. VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 30(3), 562-577.
- 8▶ أشرف محمد دوابه. (2021). التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، 12(1)، 25-64.
- 9▶ بن زكورة، & العونية. (2022). تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للأوقاف بالمملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 15(1)، 35-47.
- 10▶ رفعت فتحي يوسف. (2020). التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28(3).
- 11▶ شعور، حبيبة، عبود، & زرقين. (2021). دور صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية. Purnomo, A., Rofan, G. N. K. M., & Maulida, A. Z. (2022). Contribution of Zakat for Regional Economic Development. In Proceedings of the Borneo International Conference on Education and Social Sciences (pp. 441-447).
- 12▶ بولخطوط، & خولة مصباح. (2020). دور صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة (Doctoral dissertation, Abdelhafid boussouf university Centre mila).
- 13▶ IRTI and UNDP, I FOR IMPACT: BLENDING ISLAMIC FINANCE AND IMPACT INVESTING FOR THE GLOBAL GOALS.
- 14▶ Alsoibi, I., Agarwal, R., Bharathy, G., Samarawickrama, M., Unhelkar, B., & Prasad, M. (2023). A Systematic Review and Taxonomy of Data Analytics in Non-profit Organizations. Asia Pacific Journal of Information Systems (APJIS).
- 15▶ Lyons, M. (2020). Third sector: The contribution of non-profit and cooperative enterprise in Australia. Routledge.
- 16▶ Mazzuca, M., Panzera, E., & Ruberto, S. (2023). The investor's participation in social impact bonds. International Review of Economics & Finance, 86, 349-363.
- 17▶ Disley, E., Giacomantonio, C., Kruithof, K., & Sim, M. (2019). The payment by results Social Impact Bond pilot at HMP Peterborough: final process evaluation report. Annual Review of Policy Design, 7(1), 1-20.
- 18▶ I. So and A. Jagelewski, "Social Impact Bond: Technical Guide for Service Providers," MC F Invest. Ed, p. 36, 2013.

- 21▶ Romualdi, I. (2020). Social finance, pay by result and social impact bond. A potential tool to facilitate social and professional rehabilitation of prisoners. Analysis of a specific case in the European Community. The state of play in Italian context. *Soc. & Soc. Work Rev.*, 4, 38.
- 22▶ Sinclair, S., McHugh, N., & Roy, M. J. (2021). Social innovation, financialisation and commodification: A critique of social impact bonds. *Journal of Economic Policy Reform*, 24(1), 11-27.
- 24▶ Phillips, S. D., & Johnson, B. (2021). Inching to impact: The demand side of social impact investing. *Journal of Business Ethics*, 168(3), 615-629.
- 25▶ Marwan, A., & Rabiah, A. (2016). Potential Role of Social Impact Bond and Socially Responsible Investment Sukuk as Financial Tools that Can Help Address Issues of Poverty and Socio-Economic Insecurity. *Intellectual Discourse*, Special Issue, 343-364
- 26▶ Galitopoulou, S., & Noya, A. (2016). Understanding social impact bonds. OECD.
- 27▶ Joanis, S. T. (2021). The Impact of Social Capital on Mutual Fund Flows (Doctoral dissertation, Creighton University).
- 28▶ Phillips, S. D., & Johnson, B. (2021). Inching to impact: The demand side of social impact investing. *Journal of Business Ethics*, 168(3), 615-629.
- 29▶ Agrawal, A., & Hockerts, K. (2019). Impact investing strategy: Managing conflicts between impact investor and investee social enterprise. *Sustainability*, 11(15), 4117.
- 30▶ Disley, E., Giacomantonio, C., Kruithof, K., & Sim, M. (2019). The payment by results Social Impact Bond pilot at HMP Peterborough: final process evaluation report. *Annual Review of Policy Design*, 7(1), 1-20.
- 31▶ Sinclair, S., McHugh, N., & Roy, M. J. (2021). Social innovation, financialisation and commodification: A critique of social impact bonds. *Journal of Economic Policy Reform*, 24(1), 11-27.
- 32▶ Ashwin, K., Khare, A., & Sinha, A. K. (2023). The impact of venture capital investment on the performance of telemedicine startups in India. *International Journal of Healthcare Management*, 36(2), 108-122.
- 33▶ Scarlata, M., Alemany, L. G., Zacharakis, A. (2012). Philanthropic Venture Capital: Venture Capital for Social Entrepreneurs? *Foundations and Trends in Entrepreneurship*. 2012, Vol. 8, Issue 4, ISSN 1551-3122, pp 279- 342
- 34▶ Gornall, W., & Strebulaev, I. A. (2021). The economic impact of venture capital: Evidence from public companies. Available at SSRN 2681841.
- 35▶ Nicholls, A. (2010a). The institutionalization of social investment: The interplay of investment logic and investor rationalities. *Journal of Social Entrepreneurship*. 2010, Vol 1, Issue 1, ISSN 1942-0684, pp 70-100
- 36▶ Robinson, J. (2006). Navigating social and institutional barriers to markets: How social entrepreneurs identify and evaluate opportunities. In Mair, J., Robinson, J., Hockerts, K. *Social Entrepreneurship*. Basingstoke, UK : Palgrave Macmillan, 2006.
- 37▶ Carnie, C. (2017). Venture philanthropists. In *How Philanthropy Is Changing in Europe* (pp. 77-86). Policy Press
- 38▶ Kaplan, S. N., & Lerner, J. (2016). Venture capital data: Opportunities and challenges. *Measuring entrepreneurial businesses: Current knowledge and challenges*, 413-431.
- 39▶ Lee, P. (2022). Enhancing the Innovative Capacity of Venture Capital. *Yale JL & Tech.*, 24, 611.
- 40▶ Avci, S. B. (2021). The New Venture Philanthropy. *Innovations in Social Finance: Transitioning Beyond Economic Value*, 483-503.

- 41 ▶ Martin, M., & John, R. (2007). Venture philanthropy in Europe: Landscape and driving principles. FINANZIERUNG VON SOZIALUNTERNEHMERN, SCHAEFFER-POESCHEL, Ann-Kristin Achleitner, Reinhard Poellath, Erwin Stahl, eds, 34-43.
- 42 ▶ Buckland, L., Hehenberger, L., & Hay, M. (2013). The growth of European venture philanthropy. Stanford Social Innovation Review Summer, 11, 31-39.
- 43 ▶ Ashwin, K., Khare, A., & Sinha, A. K. (2023). The impact of venture capital investment on the performance of telemedicine startups in India. International Journal of Healthcare Management, 36(2), 108-122.
- 44 ▶ Bjorvatn, H., & Khan, S. R. (2015). Investing in education in emerging markets: The Bridge International Academies case study. International Journal of Educational Development, 43, 84-96.
- 45 ▶ Hahn, T., Pinkse, J., Preuß, L., Figge, F., & Busch, T. (2015). Tensions in corporate sustainability: Towards an integrative framework. Journal of Business Ethics, 127(2), 297-316.
- 46 ▶ Yunus, M., & Moingeon, B. (2017). Creating a world without poverty: Social business and the future of capitalism. Hachette Books.
- 47 ▶ Shneor, R., & Vik, A. A. (2020). Crowdfunding success: a systematic literature review 2010-2017. Baltic Journal of Management, 15(2), 149-182.



أروقة
Arweqah

